الأمم المتحدة A/53/PV.45

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٤٥
الثلاثاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بما في ذلك التدابير والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة

التقرير المرحلي للأمين العام (A/53/390 و Add.1)

السيد عزيز (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن وفد تونس، الذي يشترك في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، يود أن يدلي ببعض الملاحظات فيما يتعلق بالبند ٢٤ من جدول الأعمال بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بما في ذلك التدابير والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة.

وأود في البداية أن أشيد بالاهتمام الذي أبداه المجتمع الدولي بتنمية أفريقيا ونموها. إن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات بلور التزام الأمم المتحدة بالتحرر الاقتصادي للقارة.

وهذا البرنامج يشكل تجديدا لالتزام الدول الأعضاء في المنظمة بدعم جهود التنمية الأفريقية. ويشكل بالنسبة إلى جميع الدول الأفريقية، رمزا للإيمان والأمل يشجعها في كفاحها على تحقيق التنمية على الرغم من تغير الموقف الدولي والصعوبات القائمة في عصرنا.

إن نظر الجمعية العامة في هذا البند يتيح لنا تقييم التقدم المحرز منذ استعراض منتصف المدة قبل عامين. ويتيح لنا أيضا فرصة لتحديد الصعوبات الرئيسية التي تواجه تنفيذ البرنامج الجديد، وإعادة دراسة نهجنا في التخطيط لاتخاذ تدابير جديدة تسبق الاستعراض والتقييم النهائي في عام ٢٠٠٢.

والاستعراض الدوري لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يتيح لنا بالتالي أن نعين بدقة أكبر الأهداف التي يجب تحقيقها، وإذا لزم الأمر، أن نكيف نظرتنا إذا بقيت الحالة الاقتصادية في الدول الأفريقية هشة عموما، وحتى إذا بدا أن أفريقيا بدأت تسير على طريق الانتعاش.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86204
9886204

والواقع أن دخل الفرد في جميع أنحاء القارة ارتفع في عام ١٩٩٥ لأول مرة فيما يزيد على عقدين. واستمر هذا الاتجاه في عام ١٩٩٦ وإلى حد أقل في عام ١٩٩٧.

ويمكننا أن نلاحظ دون الإفراط في التفاؤل مثلما يفعل البعض، أن هذا التحسن يرافقه تراجع ملحوظ في التضخم وانخفاض في عجز الميزانيات. وبالنسبة لبعض البلدان الأفريقية، يقترن هذا أيضا بزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن النتائج المحرزة تحققت بفضل نظام ميزنة أحسن، وتنفيذ سياسة جيدة للاقتصاد الكلي، وإعادة هيكلة النظامين المصرفي والمالي، ووضع القواعد وتعزيز القدرة والشفافية في المؤسسات الإدارية والقضائية.

وهكذا، فإن تقرير الأمين العام (A/53/390)، إذ يحلل مسألة استعمال الموارد المحلية إلى جانب تطبيق الإصلاحات الاقتصادية على نطاق القارة، يشير إلى أن ٢٢ بلدا في أفريقيا لديها الآن اتفاقات مع مرفق التكيف الهيكلي الموسع التابع لصندوق النقد الدولي. ويضيف التقرير أن هذه الإصلاحات الهيكلية هي متعددة القطاعات. وهي ترمي إلى تطوير القطاع الزراعي، وتنويع الصادرات، وتعزيز دور مصائد الأسماك وعلم الغابات، وتحسين وترشيد الخدمات المدنية، وزيادة إنتاج قطاع الطاقة.

وبرامج الإصلاح والتكيف الهيكلي التي تنخرط فيها أفريقيا تضم بالتالي تدابير للتحرر الاقتصادي والتجاري على الصعيد المحلي، وتحسين الإدارة المالية، وتوسيع قاعدة الضرائب، وتحديث فعالية نظام الضرائب وشفافيته.

وفيما يتعلق بالإصلاحات أيضا، فإن البلدان الأفريقية، إدراكا منها للدور الرئيسي الذي يضطلع به المجتمع المدني في كفالة نجاح أية تدابير متخذة من أجل الانتعاش، تقوم بتكثيف عملية التحول إلى الديمقراطية وتعزيز شبكة المنظمات المدنية داخل إطار الحكم الصالح.

وسواء تكلمنا عن الإصلاح الاقتصادي أو عن تعزيز القطاع الخاص والاستعمار الأجنبي المباشر أو عن تكثيف وتعزيز هياكل المجتمع الديمقراطية، فإن جميع هذه الجهود ترمي إلى تهيئة بيئة أكثر جاذبية لتدفقات رأس المال والمساعدة الإنمائية الرسمية.

ويبدو مع ذلك أن التقرير المرحلي للأمين العام عن تعبئة موارد إضافية من أجل التنمية في أفريقيا (A/53/390/Add.1) يشير إلى أن البلدان الأفريقية لم تنجح في عكس مسار الاتجاه السلبي، وأن القارة ما زالت تفتقد على نحو خاص عناصر جذب الاستثمارات الأجنبية. وفي الواقع، تذكر الوثيقة أن صافي تدفقات الموارد المرسلة إلى أفريقيا حقق تراجعا، وتذكر أيضا أن البلدان المانحة خفضت من قروضها. علاوة على ذلك، بدأت البلدان المانحة تعتمد على القطاع الخاص لتزويد البلدان النامية بالأموال التي تحتاج إليها.

ومما يبعث على المزيد من القلق أن تراجع نصيب أفريقيا من هذه المساعدة المتضائلة يأتي في وقت أخذ فيه النمو الاقتصادي الأفريقي ينشط فعلا بعد ما قامت البلدان الأفريقية بتنفيذ تدابير رئيسية للإصلاح. ونتيجة لذلك، يخلص التقرير إلى القول إن مسألة تدفقات الموارد إلى أفريقيا تشكل شاغلا مستمرا في الأمم المتحدة وفي المجتمع الدولي.

والواضح جدا هنا أن مدى المشكلة وصعوبة العقبات التي يجب أن تذللها القارة لبناء دعائم هياكلها الأساسي وتحقيق تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية يقتضيان قدرا أكبر بكثير من العزم ومن تخصيص الموارد على الصعيدين الوطني والدولي بغية أن يُضمن لأفريقيا، مثل مناطق العالم الأخرى، تحقيق النمو والتنمية المستمرين والدائمين.

ومع ذلك، يجب أن نسلم بأن الأعمال التي تقوم بها حاليا البلدان الصناعية ومنظومة الأمم المتحدة على حد سواء لا تتناسب إلى حد بعيد مع المشاكل التي تواجهها أفريقيا. وأوجه القصور هذه واضحة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وفي الاستثمارات، وفي معالجة مشكلة الديون.

ويشير تقرير الأمين العام المرحلي نفسه إلى أن معظم الزيادة التي حدثت في التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى البلدان النامية لم يصل في الواقع إلى البلدان الأفريقية التي لم تتلق سوى نسبة ٣,٤ في المائة من مجموع التدفقات في عام ١٩٩٢، ونسبة ٢,٧ في المائة منها في عام ١٩٩٦.

إن تهميش أفريقيا في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر يقارن بتهميشها في التجارة العالمية. وهذه الحالة تثير قلقا خاصا.

ويذكر التقرير المرحلي أيضا أن الإفراط في الاستدانة هو إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض تحقيق الانتعاش الاقتصادي والنمو المستدام في أفريقيا. والواقع أن البلدان الأفريقية لديها أكبر قدر من الديون الخارجية بين البلدان النامية من حيث نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمتها للديون.

إن التقدم المحرز مؤخرا في الاستراتيجية الدولية للتخفيف من عبء الديون في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون سيكون باديا دون شك، ولكن من الواضح أن الحاجة ستمس إلى القيام بمزيد من العمل لصالح البلدان الأفريقية المتوسطة الدخل.

وفي هذا السياق، نعتقد أنه ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة ترمي إلى تعزيز تدفق رأس المال نحو بلدان أفريقيا. وينبغي أن تترافق هذه التدابير مع التخفيف من عبء الديون الخارجية للبلدان الأفريقية، مما يتيح لها أن تنتقل من مرحلة التكيف إلى مرحلة التنمية.

ومن واجب المجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل تنويع اقتصادها وبتخلص شعوبها بالتالي من الاعتماد بعد الآن على تصدير سلعة أو سلعتين رئيسيتين تتأرجح أسعارهما وفقا للسوق.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى تقرير الأمين العام عن تقديرات الموارد المطلوبة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي يؤكد في خلاصته أن

> "تصلب البيئة الاقتصادية الدولية التي تواجه هذه الدول، والضائقة الاقتصادية المحلية التي تحيق بها، وفتور الميل لدى بعض الدائنين إلى اتخاذ تدابير جذرية، تشكل كلها عقبات أمام تعبئة الموارد المالية وأمام تنمية أفريقيا" (A/51/228/Add.1، الفقرة ٥٣)

وتذكر الوثيقة نفسها أيضا

"أنه لا قبل للأفارقة ولا للمجتمع الدولي بأن يشهدوا فشل مبادرة دولية أخرى لتحقيق الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية في أفريقيا". (المرجع نفسه)

وتود تونس بتأييدها لهذه الخلاصة وبإعرابها عن التقدير لاتخاذ العديد من المبادرات من أجل أفريقيا، التي شدد عليها تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، أن تحيي بصفة خاصة الجهود التي تبذلها حكومة اليابان لمساعدة أفريقيا والتي تبلورت في مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية ومؤتمر طوكيو الدولي الثاني للتنمية الأفريقية الذي استضافته عاصمة اليابان قبل أيام قليلة.

أخيرا، وفيما يتعلق بتزايد عدد البرامج المكرسة لأفريقيا، يود وفد بلادي أن يؤكد الحاجة إلى وضع نهج من شأنه أن يتناول مسألة التنمية المستدامة للقارة في إطار عالمي ومتجانس. ويمكن لتلك الرؤيا، في الوقت نفسه، أن تحافظ على الطابع الفردي للبرامج وعلى استقلاليتها. ومن الضروري قيام تعاون بين المبادرات الدولية والمبادرات الثنائية الجارية بغية كفالة نجاحها والحصول منها على أفضل النتائج، وتركيزها على مجالات ذات أولوية تحددها البلدان الأفريقية نفسها.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيانين اللذين سيدلي بهما في المناقشة في وقت لاحق ممثل نيجيريا باسم منظمة الوحدة الأفريقية وممثل بوركينا فاصو باسم مجموعة الدول الأفريقية.

قبل ثماني سنوات، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٥١/٤٦، الذي أنشأ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، في أعقاب فشل برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، الذي كان قد اعتمد قبل ذلك بأربع سنوات.

بناء على مبدأ أن المسؤولية عن التنمية الأفريقية تقع على عاتق الأفارقة أنفسهم، حدد البرنامج الجديد ميثاقا تلتزم فيه أفريقيا والمجتمع الدولي بالتزامات محددة. وقد تعهدت البلدان الأفريقية من جانبها بأن تضطلع بسلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تستهدف تشجيع التحول إلى الديمقراطية وتقويتها، وتعبئة الموارد الداخلية لوضع الأسس للنهوض بنمو اقتصادي مستمر، وإدماج العناصر البيئية والديمغرافية في سياساتها الإنمائية ومتابعة عملية التكامل والتعاون الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وتعهد المجتمع الدولي بدوره بتأييد تلك الجهود من خلال اعتماد تدابير ملموسة لحسم مشكلة المديونية، وحشد موارد إضافية للمساعدة الإنمائية الرسمية، ودعم تنويع الاقتصادات الأفريقية وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، وخفض بل وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر على تصدير المنتجات الأفريقية.

تلك هي في الأساس شروط تشاطر المسؤولية بموجب برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات كما حددها القرار ١٥١/٤٦ ومرفقه.

واستعراض منتصف المدة الذي جرى في الدورة الحادية والخمسين اعترف بصورة لا لبس فيها بالجهود المستمرة للبلدان الأفريقية إبان العقد السابق على المستوى السياسي، مع زيادة توسيع التجربة الديمقراطية والقيام، على المستوى الاقتصادي، بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي الصارمة التي أدت إلى آثار اجتماعية كان يصعب تحملها أحيانا. واقترنت هذه الجهود بتطوير المناخ الداخلي بصورة متدرجة أفضت إلى انتشار المبادرة الوطنية الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالنسبة للغالبية العظمى من البلدان الأفريقية، فقد حان الوقت لتوسيع نطاق سياسة التحرير، وتبسيط الإجراءات الإدارية، والإصلاح المالي.

وهنا، فإن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقتين A/53/390 و A/53/390/Add.1، يستدل على علامات مشجعة في تحليل التقدم الذي حققته أفريقيا. ونشير مع الاهتمام إلى بروز عدد من المكونات التي أطلق عليها "النهضة الأفريقية" والتي اتسمت بانخفاض كبير في حالات العجز في الميزانية، وبنسبة نمو سنوية تتراوح ما بين ٤

إلى ٥ في المائة، وزيادة مخصصات الميزانية للقطاعات الاجتماعية، وإجراء تخفيضات في النفقات العسكرية.

وبالإضافة إلى عملية التكامل التي استهلت مع بدء نفاذ معاهدة أبوجا التي نصت على إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، ما زالت عملية النهوض بالسلام والاستقرار على نطاق القارة تشكل أولوية قصوى بالنسبة لأفريقيا، كما تجسد ذلك في آلية منع النزاع وإدارته وحسمه التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، إلا أن هذه الإنجازات ينبغي ألا تكون بمثابة الأشجار التي تحجب الغابة عن أنظارنا. ولئن كان الانتعاش الاقتصادي الأفريقي واضحا بجلاء، فإنه يظل هشا عند النظر إليه في ضوء العمل الذي لا يزال ينبغي الاضطلاع به. وهناك بعض المجالات التي تثير قلقا مستمرا لدى الزعماء الأفارقة هي مكافحة الفقر، وتعبئة الوفورات المحلية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم للجميع، والسيطرة على النمو السكاني. وتتفاقم هذه الشواغل بخطر التهميش نتيجة العولمة. وفي هذا الصدد، من السهل رؤية الهشاشة المتزايدة لأفريقيا؛ فنصيب أفريقيا اليوم من التجارة العالمية راكد عند أدنى مستوى يبلغ ما يقرب من ٢ في المائة بالرغم من الجهود التي يبذلها الأفارقة لجعل اقتصاداتهم اقتصادات تنافسية.

وماذا بوسع المرء أن يقول عن مساهمة المجتمع الدولي في دعم برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات؟ إن الوقائع ترسم صورة غير مرضية على الأقل في ثلاثة مجالات ذات أهمية حاسمة. وأولها مشكلة الدين. إن عبء الدين بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية لا يزال عقبة كأداء في وجه جهود الانتعاش الاقتصادي. وتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، إذ يتخذ سنة ١٩٩٥، مرجعا يستند إليه، يشير إلى ما يلي:

"ولخدمة هذه الديون بالكامل، فإنه يتعين على البلدان الأفريقية أن تدفع أكثر من ٦٠ في المائة (٨٦,٣ بليون دولار) من الـ ١٤٢,٣ بليون دولار التي تمثل دخلها المتولد من صادراتها إلى المانحين والمقرضين التجاريين الخارجيين". (A/52/871، الفقرة ٩٣)

والأهداف الواردة في المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تستحق الثناء. إلا أن المبادرة تظل محدودة من حيث شروط الأهلية وطرائق التنفيذ وعدم كفاية التمويل. والواقع، أنه لا يمكن التصدي للمديونية الأفريقية على نحو مرض إلا من خلال نهج شامل.

والمجال الثاني هو تعبئة الموارد. وينبغي القول إن استمرار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستويات متدنية لا سابق لها لا يتماشى أبدا ونطاق صلاحيات برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ومن الملائم الإقرار والترحيب بالجهود التي بذلتها بلدان متقدمة النمو معينة، والتي وصلت بل وفاقت هدف تخصيص ٠,٧ من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. إلا أن تعبئة الموارد، تظل عموما إحدى نقاط الضعف في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، لا سيما وأن أفريقيا لم تجتذب حتى الآن سوى قسم ضئيل جدا من الاستثمارات الخاصة المباشرة.

وأخيرا، في مجال التجارة، يؤدي التآكل المنتظم للهوامش التفضيلية الممنوحة للبلدان النامية في إطار نظام الأفضليات المعمم إلى خسائر ضخمة في عائدات صادراتها، فيزيد بذلك من عجز موازينها التجارية.

وتقرير الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٨ يشير أيضا، في هذا الصدد، إلى أن إجراءات التكيف مع نظام التجارة الخارجية التي اتخذها العديد من البلدان، لا تزال بعيدة عن تحقيق الهدف المتمثل في توسيع الدخل والعمالة، بل إنها على النقيض من ذلك، أدت إلى انكماشهما. وأفريقيا ليست استثناء من هذا التقييم الباعث للقلق.

إن مشكلة الديون، والمستوى المتدني لتعبئة الموارد، والتجارة غير المتكافئة هي مواضيع أفريقيا الرئيسية الثلاثة، وإن النهج المتبع تجاه هذه المواضيع سيحدد نجاح أو فشل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات عندما يجري تقييمه. وهناك سبل لحل تلك المشاكل؛ وكل ما نحتاج إليه هو توفر الإرادة السياسية. وقد نهض المجتمع الدولي لمواجهة تحديات أكثر تعقيدا.

إن مؤازرة أفريقيا اتخذت أشكالا عديدة ومختلفة خلال العقد الماضي، تراوحت ما بين برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، إلى برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وشملت مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا. وقد حان الوقت للعمل بـــروح الشراكة، لأن انتعاش أفريقيا في نهاية المطاف لا يفيد الأفارقة فحسب، وإنما أيضا شركاءهم في فرص الاستثمار والحصول على حصة في الأسواق.

هذا هو فهم السنغال للشراكة من أجـل التنمية. يجب أن نلتقي ونجتمع في عملية أخـذ وعطاء. فلنتضامن جميعا لنكفل أن يتفادى برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، عندما يحين وقت الاستعراض النهائي له، الحصول على نتيجة مماثلة لنتيجة برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، التي لا يحسد عليها.

السيد باعلي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بعد مضي أسبوعين على اختتام المناقشة الواسعة والمثمرة التي كرستها الجمعية العامة للحالة العامة في أفريقيا، ها هي الجمعية تركز اهتمامها مرة أخرى على تلك القارة، التي تواجه ببسالة قدرا هائلا من التحديات المعقدة، ونحن على اقتناع بأن لديها القدرات والوسائل اللازمة للنهوض من جديد.

والواقع أن اهتمام المنظمة بأفريقيا يرجع إلى عهد أبعد من مجرد أسابيع أو شهور. وهو ينعكس في المبادرات العديـــدة التي أطلقتها منظومة الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والجمعية العامة نفسها، مثلما هو الحال في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ونحن ننظر اليوم في حالة تنفيذ البرنامج الجديد وطرائق إعادة إطلاقه على أساس جديد، في ضوء توصيات الأمين العام المحددة والحكيمة دائما.

من المهم أن نذكّر في البداية بأنه عندما أطلق برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، فإنه اقترح وقدم وقبل بوصفه اتفاق شراكة حقيقية بين أفريقيا والمجتمع الدولي. وسلمت البلدان الأفريقية بأنها تتحمل المسؤولية الأولية عن تنميتها. وتعهد المجتمع الدولي من جانبه بأن يدعم جهود أفريقيا، لا سيما من خلال التهيئة الفعالة لبيئة دولية تفضي إلى إعادة الانتعاش والتعجيل بتنمية القارة.

وكان استعراض منتصف المدة لتنفيذ اتفاق عام ١٩٩٦ هذا، قد انتهى بنا إلى إبداء ملاحظتين رئيسيتين ما زالتا صالحتين ومهمتين حتى اليوم. أولاهما هي أن البلدان الأفريقية، على الرغم مما تواجهه من مصاعب لا تحصى، أظهرت دون أدنى شك فعالية التزامها بتلك الشراكة، بالشروع في إصلاحات اقتصادية وسياسية جريئة، وإن كانت مكلفة اجتماعيا، تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وقيام دولة القانون، وتحسين وتحرير اقتصاداتها بإعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في سياساتها الإنمائية.

ثانيا، إن الدعـــم المقدم من شركاء أفريقيـــا لجهود الأفارقة لم يكـــن كافيا - بل كان سلبيا في النهاية - لا سيما في مجال الديون الخارجية والمساعدة الإنمائية الرسمية.

هذه الملاحظة المزدوجة لها ما يبررها إلى حد كبير، وقد تم تأكيدها في التوصيات التي قدمت في أعقاب استعراض نصف المدة، الأمر الذي ذكّر المجتمع الدولي، بصفة رسمية، وعلى نحو يتسم بالاستعجال الزائد، بمسؤولياته تجاه أفريقيا.

وبالمثل، فإن تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز الـــذي قدمه إلينا اليوم (A/53/390 و Add.1)، وجهوده التي لا تكل في سبيل وضع أفريقيا على رأس قائمة أولويات جدول الأعمال الدولي، تؤكد الحاجة إلى تعزيز الدعم لأفريقيا من جانب المجتمع الدولي في هذا الجهد المبذول لإعادة الانتعاش.

مع ذلك، من الخطأ التقليل من شأن أو تجاهل هذه الجهود التي بذلها بالفعل بعض شركاء أفريقيا في بعض الجوانب، لا سيما من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، أو تخفيض عبء الديون، أو فتح الأسواق أمام الصادرات الأفريقية. ولكن يصح القول، إن هذه الجهود غير كافية بوضوح نظرا إلى الاحتياجات الهائلة للقارة ومستلزمات تنميتها.

إن أفريقيا تواجه انخفاضا مستمرا في المساعدة الإنمائية الرسمية، وعبء ديونها - التي بلغت ٦٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٦ - عبء خانق. وتعاني أفريقيا أيضا من المحدودية الشديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وشح حصتها منها، ومن اتكالية شديدة وضعف مفرط في مجال السلع، ومعدل ضعيف من المشاركة في التجارة العالمية، وهبوط مؤشرات التنمية الاجتماعية إلى الحضيض. ومن الواضح أن هناك معوقات كبيرة تقيد القارة الأفريقية وتعرقل جهودها الرامية إلى وضع أساس راسخ ودائم لعملية تنميتها.

وعلى الرغم من أن بعض البلدان الأفريقية سجلت إنجازات إيجابية، فمن الواضح أن متوسط معدل النمو، الذي بلغ ٤ في المائة للقارة بأجمعها في عام ١٩٩٧، لايزال بعيدا عن معدل الـ ٦ إلى ٨ في المائة اللازم لتنمية القارة. وينبغي لالتزام المجتمع الدولي تجاه أفريقيا أن يبقى قويا.

ويجب على أفريقيا أولا وقبل كل شيء أن تعتمد على نفسها، وهي تفعل ذلك بإيمان وعزيمة قويين. ولكن في هذه المرحلة الحاسمة من تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تزيد عملية العولمة الهائجة التي لا تعرف قواعد ولا حدودا من هشاشة أفريقيا وضعفها، يجب أن تستفيد القارة أيضا من دعم شركائها في جميع أرجاء العالم حتى لا يتهدد انتعاشها بل أن يدعم، على نحو يسمح بأن يتم إدماجها الضروري الذي لا معدى عنه في الاقتصاد العالمي، بصورة تدريجية وخالية من الألم إلى حد ما.

هناك موضوعان رئيسيان في العلاقات بين أفريقيا وشركائها ينبغي أن يظلا محط اهتمامنا في هذا السياق: وهما تعبئة الموارد وتنسيق المبادرات المتعددة بشأن القارة.

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، يجدر تأكيد أنه بينما تدرك أفريقيا العمل الذي يجب أن تقوم به على المستوى الوطني، فإن وسائل القيام به تقلصت، وهذا لأن المدخرات الوطنية لها حدود موضوعية تعتمد أولا وقبل كل شيء على ميزان التبادل التجاري مع بقية العالم، ولأن هذا التبادل التجاري ضعيف إلى درجة مثيرة للحزن الشديد، لأنه لا يوفر بوضوح الوسائل اللازمة للوفاء بالاحتياجات العديدة للتمويل الإنمائي. لذلك، وبالنظر إلى عدم توفر الدعم الخارجي في شكل مساعدة إنمائية رسمية، واستثمار أجنبي مباشر كبير، وتدفقات رأسمالية بشروط ميسرة، فإن الوضع المتعلق بتعبئة الموارد ليس من المحتمل أن يتحسن، وستظل إمكانيات التنمية والانتعاش بالتالي متأثرة تأثرا سلبيا.

أما المبادرات المتعددة الأطراف والثنائية المطروحة دعما للقارة، فيسرنا أنها عديدة ومتنوعة. مع ذلك، وكما يشير الأمين العام نفسه في تقريره، بتناقض انعدام فعاليتها مع عددها، على الأقل في الوقت الحاضر. لذلك، يبدو لنا أن هناك حاجة إلى بذل جهد كبير لتنسيق ومواءمة هذه المبادرات، بما فيها المبادرات الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة، حتى يتسنى الحصول على أكبر فائدة ممكنة منها، وتجنب تبديد الوسائل والموارد التي تحتاج إليها أفريقيا حاجة ماسة.

إن القطاعات التي يبدو برنامج الأمم المتحدة الجديد معوقا أو فاقد الزخم فيها، هي نفس القطاعات التي عرفها الأمين العام في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا، والتي دعا المجتمع الدولي ليقدم الدعم إليها. وبينما ننتظر التقييم النهائي لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد المتوقع في ٢٠٠٢، من المهم أن يتبلور هذا الدعم بسرعة وألا يقتصر تضامن المجتمع الدولي على مجرد إعلان النوايا.

وأفريقيا بدورها مصممة على مواصلة تحمل المسؤولية ومضاعفة جهودها لتنجح في دخول الألفية الجديدة وتصبح مندمجة في الاقتصاد العالمي، لتكفل للأجيال المقبلة ظروف المعيشة والأمن التي لها الحق فيها وحتى تحتل القارة مكانها الصحيح في صفوف مجتمع أمم العالم.

السيد كافاندو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد قدم إلينا الأمين العام تقريرا مرحليا هاما عن الموضوع الهام المعروض علينا اليوم: برنامج الأمم المتجددة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بما في ذلك التدابير والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة. ونود أن نهنئه وجميع الخبراء الذين ساعدوه في تناول هذا الموضوع الصعب والحساس.

مر عامان منذ قمنا باستعراض منتصف المدة لتنفيذ هذا البرنامج - عامان مر فيهما المناخ العالمي بتغيرات عميقة، ليس أقلها الأزمة التي لم يسبق لها مثيل والتي تهز اليوم أسس التعاون الاقتصادي والمالي الدوليين. إن تحديات العولمة وتحرير الاقتصاد - التي من الصعب جدا على البلدان النامية في مجموعها أن تواجهها - أكثر صعوبة للبلدان الأفريقية دون شك التي يندرج معظمها بين أقل البلدان نموا. وفي هذا السياق، من الانكماش الاقتصادي ينبغي أن نتناول اليوم مسألة تنمية القارة عشية القرن الحادي والعشرين.

لقد وفر استعراض منتصف المدة وسيلة لجذب الانتباه إلى التضحيات الكبيرة المؤلمة غالبا التي قدمتها البلدان الأفريقية منذ بداية العقد في سعيها إلى مستقبل أفضل للناس في أفريقيا، ووفر أيضا وسيلة لإبراز الخطى البطيئة التي يفي بها جزء من المجتمع الدولي بنصيبه من المسؤولية التي يتحملها في هذا الشأن.

ولإعطاء زخم جديد للنمو الاقتصادي والتنمية الدائمة في أفريقيا، طرحت توصيات ذات صلة بالدول الأفريقية وبشركائنا وبمنظومة الأمم المتحدة. وإننا بطبيعة الحال لا نزال بعيدين جدا عن التقييم النهائي الذي لن يوضع إلا في عام ٢٠٠٢، وقت الاستعراض والتقييم النهائيين. مع ذلك، لا يزال من الممكن فهم الاتجاهات الرئيسية في تصرفات جميع الأطراف العاملة منذ ١٩٩٦ حتى الآن.

لقد ذكرنا مرارا أن البلدان الأفريقية هي التي ترسم، في المقام الأول وبدرجة رئيسية، مصيرها. وهذه البلدان، إدراكا منها لهذه الحقيقة، نفذت دائما أصعب المبادرات واضطلعت بالإصلاحات السياسية والاقتصادية الأساسية، من أجل تهيئة مناخ داخلي مستقر قوي يكون بالتالي تطلعيا.

إن البلدان الأفريقية، رغبة منها في تدعيم قدراتها، عززت بالتالي إدماج المرأة في عملية التنمية، وقوت التنمية الزراعية وحماية البيئة، وزادت تنويع صادراتها، وحسنت عائدات قطاع الطاقة، وعززت فعالية وشفافية أنظمتها المالية، ورشدت إدارتها العامة، ونهضت بالقطاع الخاص، وكثفت العمليات الدبلوماسية. وهذه أولويات مطلقة في برامجها الإنمائية. وعلاوة على ذلك، أصبح التزامها بالتعاون والتكامل الإقليميين ودون الإقليميين أكثر ظهورا عما قبل - باعتبار أن تحقيق هذه الأهداف يعد أول وأهم خطوة في القضاء على الحواجز التجارية وإعطاء القارة فرصا فعلية للوصول إلى السوق العالمية.

لكن، بالرغم من هذا، لا تزال المشاكل الأساسية باقية لأن ما يقرب من ٣٠٠ مليون أفريقي لا يزالون يعيشون تحت مستوى الفقر. إن ربع الأطفال لا يحصلون على التعليم في المدارس؛ ونصف سكاننا لا تزال مياه الشرب النقية ترفا بالنسبة إليهم؛ والصحة من أجل الجميع في سنة ٢٠٠٠ لا تزال شعارا مجردا.

إننا ندرك بوضوح نصيبنا من المسؤولية في هذا الشأن، وإذ نقبل بهذه المسؤولية، إنما نعقد شديد عزمنا على مضاعفة جهودنا لنضع أفريقيا على الطريق نحو التنمية الحقيقية الأصلية، شريطة أن يساعدنا المجتمع الدولي في مواجهة بعض العقبات الاقتصادية، وعلى رأسها العقبات الهيكلية التي تعوقنا إلى حد كبير عن هذا العمل. وتلك العقبات أساسا هي العولمة وعبء الدين ونضوب المساعدة.

استقرت الآراء على أن أفريقيا هي القارة التي تلمس أشد آثار العولمة مشقة ومرارة. والأمين العام يذكر بهذا بشكل ملائم جدا في تقريره:

"وتنزع العولمة، عموما، إلى الزيادة من تهميش البلدان التي تفتقر إلى القدرة على الزيادة من صادراتها بسرعة أو على اجتذاب الاستثمار.

وفي حالة أفريقيا، أدت العولمة في الأجل القصير إلى تهميش كبير للقارة، وظلت صادرات أفريقيا تعتمد اعتمادا شديدا على السلع الأساسية، ولم يتحقق تقدم كبير في التنويع بتصدير صادرات غير تقليدية، لا سيما منتجات الصناعات التحويلية." (A/53/390، الفقرتان ٨٧ و ٨٨)

إن خطورة الحالة لا يمكن الإعراب عنها بعبارات أبلغ من هذه.

ولكن، ما الذي يمكن أن أقوله بشأن عبء الدين، هذا القيد الذي يكبل أيادينا، والذي يمكن، إن لم نتوخ الحذر،

أن يضيع إلى الأبد جهودنا صوب الانتعاش الاقتصادي، ويديم بالتالي حلقة الاتكالية المفرغة؟ إن الأمين العام، إدراكا منه لأهمية هذه الدينمية، قدم أهم التوصيات لكيفية تناول هذه المسألة، وذلك في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

وعلاوة على ذلك قدمت مبادرات أخرى ولكنها لم تنجح، والبعض منها ظهرت عليه في وقت مبكر عيوبه.

مع ذلك يبقى الحل الوحيد الممكن لأفريقيا إلغاء الديون، وينبغي أن تستفيد أشد البلدان فقرا من هذا الإلغاء في أقرب وقت ممكن.

العقبة الثالثة، وهي ليست أقل أهمية، هي نقص الموارد المخصصة للتنمية، ليس فقط لأن معدل الادخار المحلي غير كاف ولكن أيضا لأن معدل الاستثمار لا يزال منخفضا، ويقل عن المستوى اللازم للنمو المرضي. وبالإضافة إلى ذلك تستمر حصة أفريقيا من إجمالي التدفق الصافي للموارد إلى البلدان النامية في التناقص عاما بعد عام بطريقة تدعو إلى القلق.

وقد لفت الأمين العام انتباهنا إلى هذه الحقائق في الوثيقة A/53/390/Add.1. بيد أن هذا وحده لا يكفي لاتخاذ قرار حاسم من جانب المجتمع الدولي الذي يبدي في بعض الأحيان استعدادا لاحتواء أزمات أقل خطورة. هذه الحقائق كان ينبغي أن تذكر المجتمع الدولي بالالتزامات التي أخذها على عاتقه عند وضع برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات والتي أعدنا تأكيدها في ١٩٩٦ عندما جددنا إرادتنا السياسية الجماعية لتنفيذ البرنامج الجديد.

ولذلك يدهشنا أن نرى تناقصا في المساعدة الإنمائية الرسمية التي لا تزال المصدر الوحيد للتمويل الذي لا يشترط مسبقا إعادة الدفع. ولا نجد تفسيرا لذلك خاصة وأن البلدان الأفريقية حققت، من خلال عمليات الإصلاح الشجاعة التي تقوم بها، أهدافا كان ينبغي من الناحية المنطقية أن تشجع على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. لذلك، نتساءل عما إذا كانت هناك إرادة مخلصة لتمويل التنمية في أفريقيا.

وهذا لا يعني أننا لا نقدر الالتزام المخلص الملموس من جانب بعض البلدان التي سمحت لها سياساتها الهادفة إلى تقديم الدعم الثابت للتعاون الإنمائي بأن تصل مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى الهدف المتوخى وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، بل وأن تتجاوز هذه النسبة. إننا نتقدم بالامتنان العميق لهذه البلدان بالنيابة عن الرجال والنساء الذين تحسنت ظروف حياتهم اليومية بفضل المساعدة القيمة التي قدمها هؤلاء الأصدقاء.

وبغية عكس الاتجاه الحالي في ميدان المساعدة، يوصي الأمين العام بحلول نؤيدها تأييدا كاملا.

إن مصير برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات في أيادي منظومة الأمم المتحدة أيضا، التي لها في هذا المجال قدرة حاسمة على التنسيق والتعبئة. لقد آن الأوان لأن تجري منظومة الأمم المتحدة تحليلا موضوعيا متعمقا لجميع البرامج والمبادرات والخطط وبرامج العمل الخاصة بأفريقيا، ذلك لأن تنوعها والعفوية الظاهرة التي طرح بها عدد منها قد يدفعا بنا إلى التفكير في أنها بدع تستحوذ على العقول وعمليات انتهازية.

من المهم أن نوضح الصلات بين برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا، لأن هذا من شأنه أن يجنبنا المحاولات الصعبة التي اضطررنا إلى اللجوء إليها لنجعل مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا أداة لتنفيذ البرنامج الجديد. وعلى المستوى العالمي تقوم حاجة حتمية إلى المواءمة بين المبادرات حتى لا يتقلص أثرها إلى الحد الأدنى.

والشراكة الجديدة التي نرغب فيها ينبغي أن تكون موجهة صوب الاحتياجات الحقيقية للأفارقة وللأولويات التي يحددونها بأنفسهم. مثل هذه المبادرة يمكن أن تكون أساسا للقمة الاقتصادية التي تعتزم أفريقيا عقدها في ١٩٩٩ في أوغادوغو في بوركينا فاصو. وفكرة عقد هذه القمة تبرهن على أن مشاكل التنمية لا تزال شاغل أفريقيا الأول والأهم.

السيد شارما (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أثني على الأمين العام الذي قدم لنا تحليلا

متعمقا محفزا للتأمل بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. لقد قرأنا الوثيقتين بعناية فائقة ونعتقد أنهما يلزم النظر إليهما بالاقتران بتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871). وعندما كانت الجمعية العامة تنظر في التقرير الأخير هذا ذكرنا أن التقرير وصف بدقة التفاعل المعقد بين العناصر والقوى والأحداث التي كان لها أثر على التطورات التي حدثت في أفريقيا. وهذا ينطبق على نحو متساو على التقرير، الوارد في الوثيقتين A/53/390 وإضافتها، المعروض علينا الآن.

ترتبط أفريقيا والهند بصلات تضرب بجذورها في أعماق التاريخ. والواقع أن المؤرخين الجغرافيين يقولون لنا أن الهند كانت جزءا من تلك القارة العظيمة قبل أن يحدث الانجراف القاري الذي نتج عنه المحيط الهندي. كذلك فإن أفريقيا وآسيا تربطهما صلات قديمة واسعة النطاق في التجارة، وفي تبادل الأفكار والأشخاص، وفي التجارب المشتركة أثناء العهد الاستعماري والحقوق الجماعية المهدورة والحرمان والاستغلال. وعندما حصلنا على الحرية اصطدمت الهند والبلدان الأفريقية بتحديات إنمائية هائلة.

وقد أشار أول رئيس وزراء للهند، جواهر لال نهرو إلى هذه الطموحات المشتركة عندما خاطب المؤتمر الآسيوي الأفريقي الأول في باندونغ. وقد قال:

"السباق سريع ونحن في المؤخرة. والآن لدينا فرصة للتقدم. وعلينا أن نتقدم بسرعة ... وإلا فسوف نضمحل ولن تقوم لنا قائمة مرة أخرى لفترة طويلة. وقد عقدنا العزم على ألا نفشل. ونحن في هذا الطور الجديد لآسيا وأفريقيا مصممون على أن ننجح".

هذا هو الوعد المشترك الذي يحفزنا عندما نتكلم عن الموضوعات التي تهم تلك القارة الشقيقة وتلك الشعوب الشقيقة.

إننا نؤيد وجهات نظر الأمين العام التي أعرب عنها في بداية تقريره بأن إحدى المسائل الهامة التي تعوق تنفيذ البرنامج الجديد تتصل بالعقبات التي تعترض طريق زيادة التدفقات المالية إلى بلدان أفريقيا. وقد قلنا من قبل أن النوايا الحسنة والمشاعر الطيبة يجب أن تقابل بتوفير موارد كافية ليس فقط لتنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا ولكن أيضا لرفع معدل نمو الناتج القومي الإجمالي للفرد إلى أكثر من ٨,٦ في المائة سنويا الذي يعتبر الحد الأدنى المطلوب للمكافحة الفعالة ضد الفقر في القارة الأفريقية. وهذا في الواقع هو لب المشكلة.

لقد عانت بلدان أخرى في مختلف أنحاء العالم من حالة مشابهة وهي تدرك حجم التحديات التي تواجه أفريقيا. ولكن، كما قلنا في العام الماضي عند التعقيب على تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، فإن الفرق الكبير هنا يكمن في أنه بينما تلقت أوروبا المدمرة قدرا سخيا ومستمرا من رأس المال في إطار خطة مارشال، فإن أفريقيا المنبعثة ترى أن آفاقها في التنمية والنمو لا تزال بعيدة المنال بسبب ندرة الموارد المالية. هذا التحدي بجملته ينبغي تناوله على نحو شامل وفعال وعاجل.

قبل سبع سنوات، في ١٩٩١، قدرنا متطلبات أفريقيا من التمويل الخارجي لعام ١٩٩٢ بـ ٣٠ بليون دولار. تزداد سنويا بعد ذلك بما لا يقل عن ٤ في المائة. واليوم، أصبحت الاحتياجات لأسباب عديدة أكثر إلحاحا وأكبر حجما. وهذا الشاغل يتشاطره المجتمع الدولي، ولكن، كما ذكر الأمين العام، لا تزال تدفقات الموارد الصافية التجميعية إلى القارة الأفريقية تتناقص، فقد انخفضت من ٢٨,٢ بليون دلاور في عام ١٩٩٥ إلى ٢٠,٨ بليون في عام ١٩٩٦ وهذا يكاد لا يبلغ ثلث مبلغ الـ ٦٠ بليون دولار، الذي يمثل مجموع التقديرات المالية المطلوبة.

إن القارة الأفريقية تظل مصدرا لتحويل صاف للموارد إلى الخارج، على شكل دخول صافية، ناشئة عن شتى المعاملات،مخصوما منها المنح العامة من الخارج. وبلغت هذه التحويلات، كحصة نسبية من المدخرات الداخلية، أكثر من ربع تلك المدخرات، وهي مدخرات منخفضة أصلا، إذ بلغت ١٥,٦ في المائة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. ويؤدي هذا إلى خفض الموارد المحلية الصافية المتاحة للاستثمار، مما يثبت إثباتا قاطعا الأهمية الحرجة للموارد الخارجية لتعجيل الاستثمار والنمو في أفريقيا.

لقد لاحظنا التركيز على رفع مستوى المدخرات الداخلية وتعبئة الموارد في سبيل النمو. وهذا هدف حميد. والقضايا المتعلقة بالسياسة العامة، المتصلة برفع معدلات المدخرات المحلية لم تكن فقط جزءا لا يتجزأ من برامج الإصلاح الجارية، ولكنها كانت أيضا مكونا هاما من مكونات سياسة التنمية التقليدية في الخمسينات. ولكن لا بد من الحذر، كي لا يترك تزايد المدخرات المحلية أثرا انكماشيا، بكبح الطلب الداخلي. ثم من المهم تحليل أسباب ما حدث من هبوط في معدل الادخار المحلي الإجمالي، من ٢٥,٩ في المائة في الفترة ١٩٧٦-١٩٨٣ إلى ١٧,٧ في المائة خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩١، ثم إلى ١٥,٦ في المائة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧.

يقتضي الأمر أن نسأل أليست تلك المعدلات الضعيفة في الادخار، وذلك الهبوط الذي يكاد يكون متواصلا، انعكاسا للضغوط الهيكلية الواقعة على تلك الاقتصادات؟ ألا يتعذر الادخار عندما يعيش المرء على مستوى الكفاف؟ كما أن الخيارات المتعلقة بالسياسة العامة، والمتاحة لتلك البلدان، لزيادة تعبئة مواردها الداخلية خيارات محدودة. ومن المعتقد أن برامج الإصلاح الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكبير، وإلى تحقيق الضبط والربط في الشؤون المالية، وإلى تخفيض العجز المالي، وإلى إيجاد نظم ضريبية شفافة ويمكن توقعها سلفا، سوف تكون مدخلا لبيئة اقتصادية يستطيع فيها العاملون من القطاع الخاص أن يخططوا لمستقبلهم بثقة، ويساهموا في زيادة الادخار. غير أن مثل هذه الأفعال، إذا لم يكن ثمة نمو، قد يكون لها وقع سلبي على التنمية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك يمثل الوقع النفسي للأمين العام لـ "الدين المسلط على الرؤوس" مع ما يصاحبه من توقعات بشأن زيادة الضرائب في المستقبل، عاملا هاما.

إن المساعدة الإنمائية تصل القارة الأفريقية قطرة قطرة. ومن المفجع حقا أن نلاحظ، من التقارير الماثلة أمامنا، أن حصة البلدان الأفريقية من التمويل الإنمائي الرسمي، وبصفة خاصة البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، قد تناقصت، خصوصا في وقت تقف فيه تلك البلدان على عتبة النمو. ويبدو أن انتباه المانحين ينصرف عن القارة الأفريقية. والتناقص أخطر لأنه يحدث في مناخ عام من انكماش تدفقات الموارد، مما يؤدي إلى هبوط في المساعدة الإنمائية الرسمية الموجّهة شطر أفريقيا، ليس فقط من حيث نسبتها المئوية، ولكن أيضا من حيث قيمتها المجردة، إذ هبطت من ١٨,٤ بليون دولار في ١٩٩٤ إلى ١٥,٤ من البليون في ١٩٩٦. وتغير كذلك التوزيع القطاعي للمساعدة الإنمائية الرسمية، بينما ينأى المانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف، على السواء، عن القطاعات المنتجة والمشروعات المتعلقة بالهياكل الأساسية المادية. ومن المهم توجيه الاستثمارات إلى القطاع الاجتماعي، والقيام بمشروعات لبناء المقدرة في القطاعات الأخرى.

ونؤيد نداء منظمة الوحدة الأفريقية للحصول على سند دولي، بما فيه السند من خلال منظومة الأمم المتحدة، لتخصيص مزيد من الاستثمارات لقطاع التعليم. وفي الوقت نفسه، تشكل الهياكل الأساسية المادية مكونا جوهريا من مكونات بيئة اقتصادية تتوفر فيها مقومات البقاء، وهي البيئة التي توحي بالثقة للاستثمار والنمو. ونشاطر الآراء التي أعرب عنها الأمين العام في الفقرة ٤٦ من الوثيقة A/53/390/Add.1 ومفادها أنه "بدون تطوير مناسب للهياكل الأساسية، لا يحتمل أن يحدث التدفق حتى من رأس المال الخاص". وأن الأمر يقتضي، على أية حال، تنمية تلك القطاعات بأموال عامة.

ولاحظنا كذلك أن ما يقرب من ٥ في المائة من الأموال المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية تقدم الآن للمساعدة الطارئة. وهذا يعني حجب أية موارد ضئيلة متوفرة عن التنمية. إن أفريقيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين والنازحين في العالم، مما يفرض ضغطا شديدا على اقتصادات البلدان المستضيفة. ويكون من الجوهري أن يزيد المجتمع الدولي ليس فقط من الأموال المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجّهة إلى أفريقيا، بل كذلك أن يقدم موارد إضافية لاحتياجات أفريقيا الإنسانية والطارئة. ولذا نؤيد بشدة جميع التوصيات الواردة في الوثيقة والخاصة بالعمل على بلوغ أهداف المعونة وتحسين تنسيق المعونات.

إن نسب الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع نسبة خدمة الدين، أمر لا يزال سمة اقتصادات عدة بلدان أفريقية. ومن الواضح أن تضاؤل الإنفاق الاجتماعي مرده، إلى حد بعيد، إلى المتطلبات المتنامية لتسديد الفوائد على الدين العام. وكما لاحظت دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام الماضي،

تقوم حكومات البلدان الأفريقية جنوب الصحراء بتحويل أموال إلى دائنيها الشماليين تبلغ أربعة أضعاف ما تنفقه على الرعاية الصحية لشعوبها، ويحدث هذا عندما لا تسدد خدمة الدين كاملة. أما إذا أريد تسديد الخدمة الكاملة للدين، المقدرة بـ ٣٢٨,٩ بليون دولار في ١٩٩٥، فسوف تحتاج البلدان الأفريقية إلى تخصيص قدر يصل إلى ٦٠ في المائة من مجموع ما تكسبه من التصدير. وعلى حد قول رئيس تنزانيا السابق، جوليوس نيريري، الذي تساءل بعبارة مفجعة: "هل علينا أن نُهلك أطفالنا جوعا لدفع ديننا؟"

إن المجتمع الدولي كان واعيا بهذه القضية. ويسعدنا أن بعض الخطوات التي أوصى بها الأمين العام قد نُفذت فعلا. وتشمل هذه الخطوات تمديد تاريخ انتهاء مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ إلى آخر عام ٢٠٠٠، وذلك عند استعراض تلك المبادرة في وقت سابق من أيلول/سبتمبر من هذا العام. ويطيب لنا كذلك أن نلاحظ أن بلدا أفريقيا آخر، هو مالي، إلى جانب البلدان الأربعة التي ذكرت في التقريرين، قد وصل في الشهر الماضي إلى نقطة اتخاذ القرار بأهليته للاستفادة من تخفيف الدين بموجب المبادرة المشار إليها.

ويشجعنا أيضا تقييم البنك الدولي ومؤداه أن سبعة بلدان أفريقية أخرى - إثيوبيا، تشاد، توغو، سيراليون، غينيا، موريتانيا، النيجر - قد تصل خلال السنة القادمة، إلى نقاط التقرير، وإن لم يكن من المتوقع أن تطلب جميعا مساعدة بموجب المبادرة. بيد أن الأمر يحتاج، كما لاحظ وزراء المالية الأفارقة، إلى إبداء مزيد من المرونة في تطبيق معايير نسبة إجمالي الدين بقيمته الحالية الصافية، إلى قيمة الصادرات، وينبغي إيلاء الاعتبار اللازم لعبء الدين على الميزانية، حتى يسمح لأكبر عدد ممكن من البلدان الأفريقية أن يستفيد من ذلك المرفق. ونؤيد أيضا التعجيل بالنظر في الاقتراحات التي سبق أن قدمها الأمين العام بأن يحول جميع ما يتبقى من الدين الثنائي الرسمي على أشد البلدان الأفريقية فقرا إلى منح.

ومن الواضح تماما أن معظم الزيادة في تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية قد تخطى أفريقيا. فقد توقفت تقريبا القروض الخاصة لأفريقيا، وكان مجموع الدين الخاص القصير الأجل الذي لا يزال متبقيا، يقل في ١٩٩٧ بأكثر من ستة بلايين دولار عما كان في السنوات الأولى من هذا العقد. وإذا كان يجوز أن يؤدي ذلك إلى تحسين الصورة العامة لخدمة الدين، إلا أنه يُثبت عجز الأسواق المالية عن إعادة علاقات طبيعية في مجال الائتمان مع البلدان الأفريقية. وعلى غرار ذلك تذبذب مجموع التدفقات المباشرة من الاستثمار الأجنبي إلى داخل أفريقيا وكان متواضعا. ومهما اتسع الخيال، فلا يمكن أن يتصور أن تستطيع تلك التدفقات ملء ما يحتمل وجوده في أفريقيا من فجوة في مدخرات الاستثمار. ومع ذلك، فإن كل لبنة تساعد على البناء. ولذا، وعلى الرغم من الضغوط الواقعة علينا، أنشأنا صندوقا دائرا لأفريقيا، قدره بليون روبية - ما يناهز ٣٠ مليون دولار - لتعزيز التجارة، والاستثمار، وتقاسم التكنولوجيا، وكذلك لإنعاش تجارتنا واستثماراتنا الثنائية مع أفريقيا.

واسمحوا لي كذلك أن أعرب عن مساندتنا الكاملة لتوصيات الأمين العام التي تدعو البلدان المصدرة لرؤوس الأموال إلى إلغاء أية قيود، رسمية وغير رسمية، على تصدير رأس المال إلى البلدان الأفريقية. ويجب أن ينظر المجتمع الدولي أيضا في طرائق للحد من التقلبات في تدفقات رأس المال، عن طريق آليات أفضل للرصد، لتفادي الأزمات المالية من النوع الآسيوي.

ولدينا اعتقاد راسخ بأنه لا يمكن بدون نمو أن تحدث زيادة مستمرة في الإنفاق الأسري أو الحكومي، ولا في تكوين رأس المال الخاص أو العام، ولا في الصحة أو الرعاية الاجتماعية. وعلى أي حال فإن توزيع العدالة لا يمكن أن يعني توزيع الفقر، كما أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تعني استدامة الظروف التي تفرض على الناس العيش في الفقر والحرمان. وقد لاحظنا من التقرير أن استئصال الفقر يعامل كقضية متداخلة بين القطاعات مع التأكيد على الاستخدام الجريء للائتمانات الصغيرة كوسيلة لتمكين الفقراء. وقرأنا أيضا بكثير من الاهتمام المنشور المعنون "الفقر في أفريقيا: تجارب بلدان منتقاة". وأن اتحاد النقابات الأفريقية الذي يقع مقر أمانته العامة في غانا أورد في الصفحة ١١٩ من (النص الانكليزي) لذلك المنشور في بحث أعده:

"في سياق العولمة الجارية في الاقتصاد العالمي لاحظنا نحن في أفريقيا مع الأسف غيبة الحكم العالمي الصالح وحُسن إدارة الاقتصادي الدولي".

إن العولمة تمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه أفريقيا اليوم. فهي وإن كانت تتيح سبل الحصول على مدخرات مالية كبيرة وأسواق جديدة وسلسلة كبيرة من السلع والخدمات بتكلفة أقل، فإنها تزيد أيضا ضعف البلدان وضعف أجزاء معينة داخل البلدان. ومن الواضح بالنسبة لأفريقيا أن العولمة تؤدي إلى قدر كبير من تهميش القارة. ولذا فقد نال إعجابنا التزام شركائنا من أفريقيا بتنمية المهارات من أجل فهم وتوجيه السياسة الاقتصادية الدولية بحيث تلبي احتياجاتهم على نحو أفضل كما يتبين من الدراسات التي نشرها مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونغرا (سورينام).

ونرحب بالأنشطة التي تضطلع بها أجهزة مختلفة في منظومة الأمم المتحدة بغية تنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا. ومن الأنشطة التي نود الإشارة إليها بشكل خاص، المبادرة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنونة "مشروع أفريقيا" الرامية إلى تيسير وتنسيق الدعم المقدم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وبرامج تعبئة الودائع التي ينفذها معهد صندوق النقد الدولي؛ والترويج للفرص المولدة للعمالة في القطاعات غير الرسمية الذي تقوم به منظمة العمل الدولية؛ والمساعدة المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولي في القطاع التجاري؛ وإنشاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) للمراكز الإنتاجية النظيفة في تنزانيا وزمبابوي؛ وتحالف اليونيدو من أجل تصنيع أفريقيا؛ والبرنامج الخاص للأمن الغذائي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ والبرنامج المشترك لإعادة تأهيل المدارس الذي تنفذه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية للتعليم والمساعدة الذاتية؛ ومبادرة "القضاء على مرض الملاريا" لمنظمة الصحة العالمية؛ والدور الدعائي لصندوق الأمم المتحدة للسكان مع البرلمانيين وصناع القرار.

إننا نتفق على ضرورة تعزيز النمو ذي الوجهة التصديرية في أفريقيا. فحصة أفريقيا من الصادرات العالمية لا تزال منخفضة حيث لا تتجاوز ٢,٢ في المائة. ولا تزال معظم البلدان الأفريقية تعتمد على التصدير المرتكز على سلعة واحدة. ولذا يلزم معالجة تدني معدلات التبادل التجاري. والواقع أن ثمة تقديرات مختلفة لكون أفريقيا، نتيجة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية، تخسر ما يصل إلى ١,٢ بليون دولار كل عام. والكثيرون يعزون التهميش التجاري لأفريقيا إلى فشل هذه الاقتصادات في تحويل الإنتاج من الاعتماد على المنتجات الأولية إلى إنتاج السلع المدرة لدخل مرتفع والمتميزة بالمرونة والقدرة على التكيف، السلع التي يوجد عليها إقبال في الاقتصاد العالمي. ولعدم حدوث هذا التحول لا يمكن أن تؤدي وصفات إدارة الاقتصاد إلا إلى حدوث تحسن هامشي في الصادرات. وليس من السهل تطويع القيود المتعلقة بالبنى الأساسية وانخفاض القيمة المضافة داخل أفريقيا لصادراتها، وقلة رأس المال والتكنولوجيا وشبكات الاتصال، لمضاربات السياسة قصيرة الأجل، ولسوف يتطلب ذلك استمرار استثمار الموارد الخارجية. ثم، من ناحية الطلب في المعادلة المعروفة، يعمل ارتفاع مستويات الحمائية في أسواق البلدان المتقدمة النمو، وتواتر اللجوء الذي لا مبرر له إلى فرض رسوم مكافحة الإغراق وإلى التدابير المضادة، وتصاعد التعريفات وتطبيق الحد الأقصى للتعريفة - تعمل كلها على نقص الميزة المقارنة والميزة التنافسية للمشاريع. وفي الوقت نفسه يكون الوصول إلى الأسواق في بعض الحالات مسألة تنافسية أساسا مرتهنا بمرحلة التنمية وتطور هياكل التصنيع. ولذا تقوم الحاجة إلى أن يضافر المجتمع الدولي جهوده لكفالة أن يتاح للمنتجات والسلع المصنعة في أفريقيا الوصول إلى الأسواق كعنصر لا يتجزأ من عناصر عملية التنمية في أفريقيا.

وظلت الهند دائما تولي أعلى الأولويات لتعاونها مع أفريقيا. ومن الأدوات الأولية لتعاوننا التقني مع بلدان أفريقيا البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي. فقد تلقى نحو ٢٠ ٠٠٠ مرشح أجنبي تدريبا في الهند في إطار هذا البرنامج في مختلف الميادين التي تشمل الأعمال المصرفية والتجارة الخارجية والموارد الهيدرولوجية والمائية والاتصالات والإلكترونيات والتصوير الساتلي والزراعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والبرامج الحاسوبية ومصادر الطاقة المتجددة وغيرها. ونقدم في كل عام ما مجموعه ١ ٣٥٠ فرصة تدريبية في أفضل مؤسساتنا، ونحو ٦٠ في المائة من هذه الفرص تحجز لمرشحين من البلدان الأفريقية. كذلك ينفذ البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي مشاريع للمساعدة

التقنية. ومن هذه المشاريع تحسين مستوى المستشفيات وإنشاء المراكز الصحية الريفية وعيادات أمراض العيون في غانا؛ وإنشاء مزارع إرشادية في بوركينا فاصو بما في ذلك توريد ٢٠٠ جرار؛ والأعمال المتعلقة باستخدام الحواسيب في المكاتب وإنشاء شبكات للإضاءة بالطاقة الشمسية وإنشاء مراكز للتنمية التقنية للزراعة والمشاريع في السنغال؛ وإنشاء عيادة للأمومة ومركز متقدم للإرشاد التقني في ناميبيا؛ وتقديم المساعدة التقنية والمشاريع الاستشارية في موريشيوس؛ وإجراء دراسات الجدوى لإقامة مجمع صناعي صغير ومحطة كهرمائية صغيرة لتوليد الطاقة في أوغندا، ولمشروع إسكان منخفض التكاليف في أوغندا ورواندا. كذلك يجري في مالي إنشاء معمل تصنيع للقاحات الدواجن. وسينشأ في زمبابوي أيضا مركز تدريب على المعلوماتية لأفريقيا. وواصلت الهند كذلك تعاونها مع بلدان الجنوب من خلال وسائط مبتكرة كالتعاون الثلاثي. ومن الأمثلة عليه مشروع الأمن الغذائي في إريتريا الذي سوف ينفذ بمساعدة تقنية من الهند في إطار برنامج الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة.

كذلك تعمل الهند بشكل وثيق ضمن جهود التعاون الإقليمي في أفريقيا. وقد أبرمنا اتفاق تعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. ونقترح تعزيزا كبيرا لصلاتنا المتبادلة المفيدة مع المنظمات الأفريقية الأخرى الإقليمية ودون الإقليمية. كما تشارك الهند بنشاط في مصرف التنمية الأفريقي بصفتها عضوا كامل العضوية.

وينمو التعاون بين القطاع الخاص الهندي والقطاعات الخاصة في البلدان الأفريقية بخطى حثيثة. فهناك عدة مشاريع مشتركة في قطاعات التصنيع أنشأتها شركات من القطاع الخاص الهندي في أفريقيا. وفي بعض القطاعات كالسكك الحديدية تعمل الصناعة الهندية بشكل هام في مجال تطوير البنى الأساسية الأفريقية.

وقد أحطنا علما بتحسن التنسيق في منظومة الأمم المتحدة بين أنشطة تنفيذ البرنامج الجديد. بيد أن المسألة البالغة الحساسية المتمثلة في تأمين الملكية الكاملة عن طريق إشراك جميع البلدان المتلقية، كما أكد ذلك الأمين العام، مسألة تستحق أعلى الأولويات. وقد لوحظ أن الأغراب قلما بحثوا في أفريقيا عما يُفيد أفريقيا بل عن هواجسهم وحماساتهم وتخوفاتهم وآمالهم ومصالحهم، وواضح أن هذا هو ما وجدوه. فنحن بحاجة إلى الابتعاد عن إعطاء الوصفات، وأن نحترم مجالات الأولوية التي تحددها البلدان الأفريقية ذاتها ونحدد مجالات البلورة والتركيز من خلال هذا التفاعل، بدلا من عرض حلول غريبة. وفضلا عن ذلك، وكما قال الأمين العام في الفقرة ١٠٣ من الوثيقة A/53/390 ينبغي أن ترسي هذه المبادرات معايير وآليات التنفيذ الواضحة لكفالة أن تخلو من أي شروط مسبقة بلا داع. وعندها فقط نستطيع أن نعكس الصورة الخاطفة والمبررة لتقييم الأمين العام بأن مبادرات المجتمع الدولي لم تترك حتى الآن سوى تأثير محدود على تنمية أفريقيا وعلى البرنامج الجديد.

ونحن على يقين من أن أفريقيا، في ظل مواردها وإمكاناتها اللامحدودة، تمتلك القدرة على أن تبرز كقوة عالمية هامة في القرن المقبل. وفي ضوء ما يُعرف عن البلدان الأفريقية من عزم وإرادة فإن ما يلزمها هو رغبة المجتمع الدولي في أن يتقدم في شراكة فعلية من أجل التنمية الاقتصادية. وتراودنا آمال متفائلة بالمستقبل. وسيكون من دواعي غبطة الهند أن تكون شريكا في هذا المشروع التاريخي العظيم.

السيد سوه داي - ون (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال، والذي تناول فيه بالتفصيل التقدم المحرز حاليا في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وكذلك العقبات التي يتعين علينا أن نذللها.

إن الأزمة الاقتصادية التي حدثت أثناء الأشهر القليلة الماضية أظهرت بوضوح الجوانب السلبية لعملية العولمة. وكانت هذه الأزمة الدافع وراء إجراء مجموعة واسعة النطاق من مناقشات متعمقة ركزت على النظام الاقتصادي الدولي وعلى طرق تحسينه. وقد تسارع تهميش أفريقيا مع تسارع عملية العولمة. وحل هذه المشكلة يستدعي قيام شراكة قوية بين البلدان الأفريقية والمانحين ومنظمات الأمم المتحدة الإنمائية. فلن يستفيد أحد من ترك أفريقيا في المؤخرة في ركب التنمية. وقد علمتنا الأزمة الاقتصادية الأخيرة أن مشاكل منطقة ما تترتب عليها لا محالة مضاعفات تطال بقية العالم.

والمطلوب هو اتباع نهج كلي شامل في التصدي للمسائل الحرجة الواردة في البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا. ولا بد أن تركز الأنشطة الإنمائية في أفريقيا على تهيئة بيئة تمكينية لبناء القدرات. والسلام والأمن شرطان أساسيان للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يقدر وفد بلدي عالي التقدير تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871). ونعتقد أن المناقشات التي جرت قبل بضعة أيام بشأن هذه المسألة، في إطار البند ١٦٤ من جدول الأعمال، كانت جوهرية وجاءت في حينها. وجمهورية كوريا، انطلاقا من هذا النهج الكلي، تواصل تقديم مساعدتها الاقتصادية والإنمائية إلى أفريقيا، وتشارك في عمليات حفظ السلام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وكما بين استعراض منتصف المدة لعام ١٩٩٦، يحدد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا بوضوح المجالات الرئيسية ذات أولوية، ويشير إلى الاتجاه الذي ينبغي أن يسير فيه التعاون الإنمائي في المستقبل. ومع ذلك، فإننا قلقون من بطء تنفيذ البرنامج. ونرى من الضروري، بصفة خاصة، إنشاء آليات لرصد وتقييم التنفيذ على المستوى الميداني. فالواقع أن النجاح في تنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا يتوقف على كفاءة التنسيق على المستوى الميداني، والتعريف الواضح لمعايير التنفيذ. وهذا هو السبب في أننا نؤمن بأن الرصد والتقييم لهما قيمة حيوية.

ووفد بلدي يوافق على التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بأن تنظر الجمعية العامة من جديد في تنفيذ البرنامج الجديد قبل الاستعراض والتقييم النهائيين. ونرى أنه لا بد من إجراء تقييم مستقل لتنفيذ البرنامج، بغية تسهيل القيام بفحص نهائي متعمق للبرنامج.

ويستدعي الأمر بذل مزيد من الجهود لمواءمة مختلف المبادرات الدولية، الثنائية والمتعددة الأطراف، المتعلقة بالتنمية الأفريقية، بغية تحقيق أقصى درجة من الكفاءة والفعالية. ونعتقد أن البرنامج الجديد ينبغي أن يكون الأداة الرائدة في تعزيز الاتساق بين المبادرات الإنمائية الموجودة حاليا. ونأمل أن يعمد المانحون الثنائيون والوكالات الإنمائية إلى تحسين كفاءة مساعدتهم الإنمائية بشكل عام، بالتركيز على المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل أفريقيا، التي تعد الذراع المنفذ للبرنامج الجديد.

وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، الذي يمثل عنصرا هاما في البرنامج الجديد، يود وفد بلادي أن يشدد على ضرورة مواصلة النقاش حول التنفيذ المضموني لنتائج اجتماع جنيف الرفيع المستوى، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، بشأن أقل البلدان نموا.

وفي هذا السياق، وبالتعاون مع مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، تعتزم حكومة بلدي أن تستضيف، في سول في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، المحفل المعني بالتعاون بين آسيا وأفريقيا في دعم الصادرات. والغرض من هذا المحفل هو البحث عن السبل التي يمكن للمنطقتين من خلالها أن تحققا من التبادل التجاري أقصى منافع متبادلة، الأمر الذي يجعلنا أفضل وأنشط استعدادا لمستقبلنا في سياق عملية العولمة. وهذا جزء لا يتجزأ من جهودنا لاستكشاف امكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

والمناقشات المتعلقة بتعزيز التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والوصول إلى الأسواق، تعد حاسمة للمنطقة الأفريقية لكي تتغلب على التهميش، وتشارك بنشاط في الاقتصاد العالمي. ومن ثم، نعتقد أن محفل سول سيسهم إسهاما خاصا في تنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا.

وهذا العام، قدمت جمهورية كوريا، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها حاليا، ٢,٣ بليون دولار إلى ٢٣ بلدا في أفريقيا، في شكل مشاريع، وتوريدات، ودراسات استقصائية في مجال التنمية، وإيفاد خبراء. كما دعمنا إنشاء مركز الأمم المتحدة التكنولوجي لأفريقيا، وخدمات شبكة الانترنت للجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال مساهمة لجنة كوريا الاقتصادية في صندوق التعاون من أجل أفريقيا، إيمانا منا بأن تكنولوجيا المعلومات ستلعب دورا هاما في تنمية أفريقيا في الألفية الجديدة.

نود، في الختام، أن نؤكد مرة أخرى أن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات لا يهم

البلدان الأفريقية وحدها. وستظل جمهورية كوريا ملتزمة بالتنفيذ السريع والناجح لهذا البرنامج.

السيد شين غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): على امتداد السنة الماضية، كانت الأزمة المالية الآسيوية وآثارها هي الموضوع السائد في المحافل الاقتصادية المتعددة الأطراف. ولا شك أن هذا أمر طبيعي وضروري في ضوء الاتجاه الحالي نحو عولمة الاقتصاد. ومع ذلك، لا يجوز لنا أن ننسى أفريقيا.

وبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها عدد كبير من البلدان الأفريقية، سجلت الحالة الاقتصادية في أفريقيا بعض التحسن عبر السنوات الأخيرة. ولكن الصورة الاقتصادية العامة في القارة لا تزال قاتمة.

فالفجوة بين مستوى التنمية في أفريقيا ومستوى التنمية في بقية العالم ما زالت آخذة في الاتساع. وحتى إذا أمكن الإبقاء على معدل النمو الحالي، فالأمر يحتاج إلى أكثر من ١٠ سنوات قبل أن يعود الناتج المحلي الإجمالي الفردي إلى المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٨٠.

ولا يزال الفقر متفشيا في كل مكان. ففي بعض البلدان الأفريقية يعيش أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع السكان تحت خط الفقر. كما أن مؤشرات، مثل نسبة السكان الذين لا يملكون الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية والرعاية الطبية، ومعدل وفيات الأطفال الرضع، هي أعلى بكثير في أفريقيا من المتوسط العالمي.

إن عبء الديون يظل ثقيلا. فقد بلغ الحجم الشامل للديون الخارجية للبلدان الأفريقية في عام ١٩٩٦، ٣٢٤ بليون دولار، مما يساوي ٧٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لنفس السنة. ويلزم استخدام مواردها الثمينة في خدمة الديون بدلا من استثمارها في التنمية الوطنية.

وما زال هناك نقصا حادا في أموال التنمية. فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا من ١٤,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ١٢,٨ بليون دولار في عام ١٩٩٦. وتتضاءل أيضا تدفقات رأس المال الخاص المحدودة بالفعل.

وتواصل أسعار السلع الأساسية الهبوط في الأسواق الدولية. فخلال العام الماضي، انخفضت أسعار عدد لا بأس به من المنتجات الأولية بنسبة تتجاوز ١٠ في المائة، مما ترتب عليه خسائر كبيرة لكثير من البلدان الأفريقية.

وكل هذا يوضح أن الأهداف الرئيسية التي حددها البرنامج الجديد ما زالت بعيدة المنال، وأن عملية العولمة الاقتصادية المعجلة لم تعد على البلدان الأفريقية بنصيبها العادل من الفوائد. بل على عكس ذلك، فقد ثبت أن أثرها السلبي قد كلف هذه البلدان الكثير وتواجه أفريقيا خطرا واضحا يتمثل في تهميشها.

إن العولمة الاقتصادية تعني أن الترابط بين بلدان العالم قد تزايد فبلغ مستويات جديدة. فالتنمية الاقتصادية المستدامة والسليمة في أفريقيا هي شرط من الشروط الهامة لاستمرار الاستقرار في الاقتصاد العالمي وازدهاره، وبذلك فهو لصالح المجتمع الدولي بأسره في الأجل الطويل. ويجب أن يعكف المجتمع الدولي على إقامة شراكة من أجل التنمية مع أفريقيا في القرن الحادي والعشرين، وأن يقدم الدعم القوي لأفريقيا وأن يساعد البلدان الأفريقية على الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي المفرغة.

لقد أكدت البلدان الأفريقية في مناسبات عديدة أن أفريقيا ليست بحاجة إلى الموعظة أو البرامج أو خطط العمل الجديدة، بل إنها بحاجة إلى العمل الحقيقي. ويجب اتخاذ خطوات ملموسة لمساعدة البلدان الأفريقية على التوصل إلى حل للمشاكل الأساسية التي تعوق جهودها الإنمائية. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي بالطرق التالية.

أولا، يجب زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا وتخفيف الشروط المفروضة على تقديم تلك المساعدة حتى تستطيع البلدان الأفريقية الاستفادة من الموارد بمزيد من الفعالية وفقا لاحتياجات وأولويات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وثانيا، يجب تعزيز تدابير مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتخفيف عبء الديون للبلدان الأفريقية بالقيمة الحقيقية. وثالثا، إزالة الحواجز المفروضة على التجارة والتي تستهدف البلدان النامية لضمان وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق بقدر أكبر. وأخيرا، تشجيع

الاستثمارات وعمليات نقل التكنولوجيا الأكثر إنتاجا، بغية مساعدة البلدان الافريقية على تحسين هياكلها الاقتصادية وتعزيز قدرتها التنافسية في عملية العولمة.

ويجب أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور أساسي في تعزيز التنمية في أفريقيا وفي التنفيذ الفعال للبرنامج الجديد. وينبغي أن تساهم المؤسسات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة في تنمية أفريقيا بتخصيص الموارد الكافية لهذا الجهد وصوغ وتنفيذ برامج المساعدة العملية في ضوء الخصائص المحددة للبلدان الأفريقية وأولوياتها للتنمية الاقتصادية الوطنية.

ويمثل تعزيز التعاون مع أفريقيا جزءا هاما من السياسية الخارجية للصين. فهذا التعاون يعود على الجانبين بالفائدة. لقد تلقينا، على مر العقود، دعما قيما من الأغلبية العظمى للبلدان الأفريقية في مجالات عديدة. وسعينا، في الوقت نفسه، إلى مساعدة أفريقيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قدر استطاعتنا. ويسرنا أن نرى أن التعاون المتبادل الفائدة بين الصين والبلدان الأفريقية قد تعمق في السنوات الأخيرة، مع زيادة التأكيد على تحقيق نتائج ملموسة. وقد ازداد تنوع الأشكال التي اتخذها التعاون فيما بيننا. وستواصل الصين دعمها للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد حققنا بالفعل نتائج ملموسة في عدد من برامج المساعدة، وأوجدنا فرصا للعمل لأفريقيا وعملنا على توفير الفرص لوصول صادراتها إلى الأسواق. وبالرغم من أن الصين تواجه صعوبات اقتصادية خاصة بها، فإنها ستستمر في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية. وسنقدم كذلك مساهمتنا الخاصة لتحقيق الأهداف المحددة في البرنامج الجديد.

السيد هاسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المرحلي عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات منذ استعراض منتصف المدة في عام ١٩٩٦. والتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقتين A/53/390 و A/53/390/Add.1، يركز الاهتمام على الأنشطة التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في سياق برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ونرى أنه شامل في تغطيته مع إبرازه لبعض المسائل الحرجة.

ويشجعنا أن نلاحظ أن هناك بعض العلامات الإيجابية فيما يتصل بالتنمية في أفريقيا، خاصة في المجال الاقتصادي، إلى حد أن البعض أشار إلى هذه التغييرات على أنها تمثل نهضة أفريقية. ففي موقف تكون فيها المشاكل ضخمة بل يبدو من الصعب التغلب عليها، قد تسبب خطوات صغيرة شعورا بالتفاؤل الكبير.

ويشير التقرير إلى أن عدد البلدان الأفريقية التي سجلت معدلات نمو بلغت أو تجاوزت ٣ في المائة تضاعف - فأصبحت ٤٠ بلدا - بالمقارنة بأوائل التسعينات. والواقع أن صندوق النقد الدولي أفاد أن متوسط معدل النمو السنوي في القارة الأفريقية بلغ ما بين ٤ و ٥ في المائة وأن نصيب الفرد من الدخل في ارتفاع. ويوضح التقرير كذلك أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت مستويات عالية في عدد من البلدان الأفريقية، فزادت بنسبة ٦ في المائة منذ عام ١٩٩٥. وهناك تغييرات نوعية أخرى ساعدت على تهيئة بيئة أكثر جاذبية يسرت تدفقات رأس المال والمساعدة الإنمائية الرسمية.

غير أنه، بالرغم من هذه الاتجاهات الصاعدة، التي تعتبر صحية بالفعل، يجب النظر إلى التنمية الأفريقية مقابل خلفية العقود من الركود والتدهور الاقتصادي، مما يتعين عكس اتجاهه الآن على أساس مستدام حتى تتمكن أفريقيا من الوصول إلى نقطة الانطلاق إلى التنمية المستدامة، مع وضع في الاعتبار أن من المقدر أنه مطلوب تحقيق معدل نمو لا يقل عن ٦ في المائة سنويا حتى تتجنب أفريقيا التهميش.

إن هذا التفاؤل المجدد بالنسبة لأفريقيا يجب النظر إليه مقابل خلفية وجود بعض أوجه الضعف الكامنة في الاقتصادات الأفريقية، مثل ضعف الادخار - الذي بلغ في المتوسط ١٨ في المائة مقابل المعدل المستصوب الأدنى البالغ ٢٥ في المائة - والاعتماد على قاعدة ضيقة من سلع التصدير مقرونة بعبء الديون الثقيل. ومن منظور أن أفريقيا هي القارة التي تمثل أعلى نسبة الديون إلى الصادرات، يبدو أن الأداء الاقتصادي الإيجابي الأخير

ينطوي على ضعف؛ ويتطلب مزيدا من الجهود من البلدان الأفريقية ذاتها ومن الشركاء الدوليين الآخرين. ويود وفدي، في هذا السياق، أن يكرر تأكيد تأييده للتوصية المقدمة من الأمين العام في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871) بقيام البلدان الدائنة بتحويل جميع الديون الرسمية المتبقية على أفقر البلدان الأفريقية إلى منح.

وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، فإن ماليزيا ترحب بتحرك حزيران/يونيه الماضي لجعل مبادرة الأمين العام الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا الأداة المنفذة لبرنامج الأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أن ذلك سيساعد على التماسك ويعزز التنسيق، لا داخل منظمة الأمم المتحدة فحسب، بل بين أطراف مجتمع المانحين أيضا. وكما نعلم كلنا، فإن برنامج الأمم المتحدة التزام دولي أنشئ لدعم أفريقيا إلا أنه كان يحتوي على نقطة ضعف أساسية، وهي عدم وجود مقاصد أو أهداف. مع ذلك، تغلبت المبادرة الخاصة على هذا النقص بالتركيز على سبعة مجالات رئيسية. ولتقييم النجاح الذي تحقق في هذه المجالات المعينة، فإن المقاصد، والأهداف، ومؤشرات الأداء ينبغي أن توضح بجلاء. ويجب أن يُشار أيضا إلى الموارد المالية التي ينبغي أن تعبأ لكل برنامج. كذلك يجب أن يشمل برنامج المبادرة الخاصة من أجل أفريقيا عددا أكبر من البلدان.

ولئن كنا نُقدر أهمية الأدوار التي تضطلع بها وكالات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في تحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة فإن الكثير ما زال يتعين انجازه. وفي هذا الصدد، تتفق ماليزيا مع الأمين العام في النتيجة التي توصل إليها في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن عن أفريقيا، الذي ذكر فيه، ضمن جملة أمور، أن السلام والأمن مرتبطان ارتباطا لا ينفصم بتعزيز التنمية. ومن الجلي أن الاستقرار السياسي عامل حاسم في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ورؤوس الأموال اللازمة للتنمية والنمو. ومما لا شك فيه أن ذلك سيكون له أثر مباشر على تنفيذ برنامج الأمم المتحدة.

لقد استمعت الجمعية العامة إلى كثير من الدول الأعضاء في المنظمة تدعو إلى وضع حد للهبوط الحالي في المساعدة الإنمائية الرسمية. إلا أن هذه الإمكانية، أو إمكانية زيادة تلك المساعدة تبدو بعيدة المنال في ظل الظروف الحالية. ووفقا لما جاء في ضميمة تقرير الأمين العام، انخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا من ١٤,٢ بليون دولار عام ١٩٩٢ إلى ١٢,٨ بليون دولار عام ١٩٩٦. إلا أن التدفقات الخاصة إلى أفريقيا زادت من ٣,١ بليون دولار عام ١٩٩٢ إلى ٦,٨ بليون دولار عام ١٩٩٦، وارتفعت إلى ٩,٩ بليون دولار عام ١٩٩٥. ومن الجدير بالذكر أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا بأكملها كانت عام ١٩٩٢ أقل مما حصل عليه بلد واحد في شرق آسيا في "كفالة الإنقاذ" أثناء الأزمة المالية الحالية.

ولئن كانت المساعدة الإنمائية الرسمية هامة، فإن ماليزيا تعتقد - كما ذكر رئيس وزرائنا، السيد ماهاتير محمد في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر - أن النهوض بالتنمية في أفريقيا لا يتأتى بتقديم المعونة، رغم أهميتها، بل وبصورة أهم، بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن خلال الحصول على المهارات والتكنولوجيات. ولهذا فإن من الأمور الجوهرية لهيئات منظومة الأمم المتحدة أن تهتم اهتماما خاصا - في جهودها لتحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة - بالإجراءات التي تؤدي إلى تهيئة بيئة تمكن من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، في شكل تطوير البنية الأساسية وبناء القدرات المؤسسية على حد سواء. وفي مؤتمر طوكيو الدولي، أعلن رئيس وزرائنا أيضا عن ترتيبات ثلاثية بين اليابان وفرنسا وماليزيا لتقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية من أجل التنمية فيها.

وطيلة العقود الأربعة الماضية احتفظت ماليزيا وأفريقيا بعلاقات ودية استمرت زمنا طويلا في مختلف المجالات. وفي السنوات القليلة الماضية ازدهرت علاقاتنا بأفريقيا ازدهارا شديدا، فحدثت زيادة كبيرة في التجارة والاستثمار، وكذلك في الصلات الجوية والبحرية. والآن، هناك زخم إيجابي إلى الأمام ينتظر التعاون بين ماليزيا وأفريقيا. ونتطلع قدما إلى بزوغ أفريقيا جديدة كمنطقة نمو تبشر بالخير، أفريقيا التي تصبح، بفضل بث الأفكار الجديدة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا فيها، شريكا تزداد أهميته في التجارة والتنمية، وبخاصة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب وفي إطار العولمة الاقتصادية.

السيد جيلي (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تعتبر جنوب أفريقيا تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات أحد العناصر الجوهرية في التصدي لتحديات التنمية في أفريقيا في التسعينات. كما أن من الأمور البالغة الأهمية تقييم البرنامج ومتابعة تنفيذه بعد استعراض منتصف المدة الذي تم عام ١٩٩٦. وتحقيقا لهذا الهدف، نثني على تقرير الأمين العام المقدم في إطار هذا البند ونأمل أن يسهم لا في التنفيذ الكامل للبرنامج فحسب، بل وفي زيادة أثره أيضا، وأن يسفر في نهاية المطاف عن استعراض حكومي دولي نهائي ناجح عام ٢٠٠٢.

مثلما يقترح التقرير، نعتقد أن من الجوهري، لكفالة متابعة فعالة ونتيجة ناجحة للبرنامج، أن ترصد الجمعية العامة البرنامج وتقيمه مرة أخرى قبل استعراضه النهائي.

وينشغل وفد بلادي انشغالا عميقا إزاء الوضع الاقتصادي للقارة، لا سيما افتقارها المستمر إلى التنمية الاقتصادية بالرغم من الجهود المتضافرة من جانب المجتمع الدولي. ولهذا، نتابع بدقة بالغة المداولات والجهود الرامية إلى معالجة هذه المشكلة. ولاحظنا باهتمام تقرير اللجنة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد، بالإضافة إلى عمليات المتابعة اللاحقة من خلال هيئات الأمم المتحدة المختلفة.

وتمشيا مع استعراض منتصف المدة ومداولات لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية، نرى أنه يجب تعزيز أهمية الصلات بين البرنامج الجديد والمبادرة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا لضمان نتيجة شاملة.

وهذه الصلات بالضرورة يجب أن تراعي أيضا الشواغل والتوصيات التي أوردها الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن والجمعية العامة عن مصادر الصراع في أفريقيا، ومنعه، والحاجة إلى إرساء أساس راسخ للسلم الدائم والنمو الاقتصادي بعد حل الصراع. وينبغي تدعيم هذه العملية أيضا بإجراء متابعة فعالة لتقييم استمرار التقدم.

واستئصال شأفة الفقر شاغل أساسي لحكومات كثيرة في أفريقيا. وتمشيا مع الاستعراض، تواصل الحكومات الأفريقية وضع استراتيجيات للقضاء على الفقر ذات قاعدة عريضة وتغطي قطاعات متعددة. وتغطي هذه المبادرات مجالات الإصلاح الاقتصادي، والبيئة، والتنمية المستدامة للموارد البشرية. غير أن هذه الجهود لا تزال في حاجة إلى المساندة. بدعم من جانب المجتمع الدولي لضمان بلوغ أهداف البرنامج الجديد.

منذ استعراض منتصف المدة، تواصل بلدان أفريقية عديدة السعي إلى جعل اقتصاداتها ترتكز على أساس سليم. وتشمل مثل هذه التدابير أيضا الإبقاء على سياسات اقتصادية كلية صارمة، وإجراء إصلاح اقتصادي، وإقامة حكم رشيد وحكومة دستورية، ومؤسسات ديمقراطية. ونتيجة لذلك حققت القارة مؤشرات أداء اقتصادي متواضعة عموما وإن كانت مشجعة. وهذه المؤشرات تشمل نموا إيجابيا وانخفاضا في معدلات التضخم فضلا عن تخفيض العجز.

ونرحب بالبيانات التي قدمتها شتى منظمات الأمم المتحدة بشأن تنفيذ جوانب البرنامج الجديد في حدود مجالات اختصاص كل منها. وبينما ندرك التحديات والقيود التي تُبذل معظم الجهود لتذليلها، نلاحظ أنه لا يزال هناك مجال كبير للتحسين.

إلا أن ما يشغل بالنا بشدة هو المشكلات التي نواجهها نتيجة للبيئة الخارجية، والمشكلات التي غالبا ما تحبط أو تقوض الجهود البناءة المبذولة لتنفيذ البرنامج الجديد. وأحد القيود الشديدة خاصة في هذا الصدد، هو تأثير العولمة السلبي في اقتصادات أفريقيا الهشة والتقلص التدريجي في تدفقات الموارد إلى القارة.

وعلى الرغم من الفرص التي تتيحها العولمة والتحرير، إلا أن الظاهرة تؤثر في الغالب تأثيرا سلبيا على قدرة معظم البلدان النامية ذات النظم الاقتصادية المتحررة على ممارسة الاستقلال في وضع السياسات وتنفيذها. لذلك نعتبر تقرير الأمين العام وإضافته المتعلقين بهذا البند من بنود جدول الأعمال أداتين

هامتين في حفز المناقشة الرامية إلى التوصل إلى حل دائم.

ويستهدف البرنامج الجديد وضع أساس متين للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وللتصنيع بوجه خاص. وتتواصل الجهود المتضافرة التي تبذلها أفريقيا لأجل بلوغ هذا الهدف بصور متنوعة وعلى جبهات شتى. إلا أن العولمة لم تحقق فائدة كبيرة لهذه العملية. فهي لم تشجع، على وجه التحديد، على وجود مناخ موات للتكامل الداخلي الأفريقي في المجال الصناعي والاقتصادي، هذا التكامل الذي يعتبر منطلقا بالغ الأهمية فيما يختص ببلوغ هذا الهدف. ونظرا لديناميات النظام الاقتصادي الدولي، تتعرض الاقتصادات الأفريقية لضغط مستمر باتجاه التحرير. وجوهر الموضوع أنها مهما فعلت ستظل مهمشة وستبقى ضعيفة في وجه المنافسة الآتية من اقتصادات راسخة متقدمة.

وللتخفيف من حدة هذه المشكلات، لا بد أن تلقى أهداف البرنامج الجديد دعما عالميا لتعزيز جهود أفريقيا الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، بقدر استهداف هذا التكامل بناء قدرة القارة على المنافسة وتوطيد هذه القدرة.

وهناك حاجة طاغية إلى تحسين التنسيق والتغذية المرتدة بين العمليات الجارية على الصعيد العالمي والصعيد الميداني التنفيذي. كما يلزم إشراك البلدان بصورة محكمة في جميع الجوانب التي تتعلق ببرامجها القطرية. وهذا من شأنه أن يساعد أيضا على تعزيز الإبلاغ الدولي عن التقدم المحرز، وعلى تبسيط آليات التقييم. وفي هذا الشأن، نجد أن التقرير يتسم بالإيجابية من حيث تحديده للعيوب الكامنة في عملية الإبلاغ والتغذية المرتدة المتصلة بالبرنامج الجديد، ونأمل الاستمرار في بذل جهود متضافرة للتوصل إلى حل لذلك.

تتسم الحاجة إلى تعبئة الموارد الكافية وتوفيرها بأهمية رئيسية بالنسبة لضمان تحقيق أهداف البرنامج الجديد. كما تدعو الحاجة إلى تعبئة الموارد المحلية على أن يكملها ضخ موارد سخية تأتي من خارج القارة.

وقد دعت البلدان النامية على مدى فترة طويلة جدا إلى توفير الموارد الكافية لتحقيق البداية الحيوية ذات الأهمية الشديدة بالنسبة للنمو المستدام والتنمية المستدامة في أفريقيا ونود أن نكرر الملاحظة الواردة في التقرير والقائلة بأن تحقيق تنمية أفريقيا يتطلب أن تحصل القارة فعلا على تدفقات من الموارد أكبر مما قدر أصلا لتسعينات القرن العشرين في تقرير الأمين العام. وإننا نرى أن هذا سيؤدي إلى قطع جزء من الشوط على طريق تحقيق نتيجة إيجابية في تنفيذ البرنامج الجديد.

ونرحب كل الترحيب باستكمال هذا التقرير بالوثيقة المعنونة "تعبئة موارد إضافية من أجل التنمية في أفريقيا: دراسة عن تدفقات الموارد العامة إلى أفريقيا"، التي صدرت الآن بوصفها إضافة للتقرير الرئيسي، ونحن نزكيها لدى شركائنا في التنمية بوجه خاص ولدى الوكالات الإنمائية بوجه عام.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود أن نبلغ تقديرنا للأمين العام على تقديمه تقريرا تحليليا في الوثيقتين A/53/390 و Add.1، عن البند قيد النظر من جدول الأعمال.

ونود أن نعلن تأييدنا التام للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن أفريقيا تواجه تحديات هائلة. وبغية التصدي لتلك التحديات، طرحت الأمم المتحدة والمانحون الثنائيون والقارة نفسها مبادرات عديدة. وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات مبادرة بمثابة المظلة التي تغطي شتى الأولويات التي تتسم بأهميتها الشديدة لتنمية أفريقيا. وقد وثق تقرير الأمين العام توثيقا طيبا التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الجديد. إلا أن أقل ما يقال في هذا الصدد أن الأهداف التي لم تتحقق تفوق المنجزات من حيث العدد.

فقد ازداد عبء ديون أفريقيا الباهظ بنسبة ٢,١ في المائة بالمقارنة بما كان عليه في عام ١٩٩٥، بحيث صارت أفريقيا القارة صاحبة أعلى نسب الديون إلى الصادرات. وحدث انخفاض في قطاع الصناعة التحويلية، وظل نصيب أفريقيا من السوق العالمية منخفضا لم يتجاوز ٢ في المائة من حجم التجارة العالمية. ومعظم الزيادة في تدفقات رأس المال الخاص المتجه إلى البلدان النامية لم يكن من نصيب البلدان الأفريقية، التي لم

تتلق سوى ٦,٨ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٦ - أي نحو ٢,٧ في المائة من مجموع التدفقات المتجهة إلى البلدان النامية.

وبينما تبذل الجهود لمضاعفة تنفيذ البرنامج الجديد نعتقد أن الأمين العام زودنا، في تقريره المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" (A/52/871)، ببرنامج شامل. وقد تناول فيه الشاغلين الرئيسيين اللذين يؤرقان أفريقيا، وهما السلم والتنمية وهما عاملان مترابطان بشدة. إلا أننا لن نتناول في هذه الجلسة سوى البعد الإنمائي.

ولكي نعكس مسار تهميش أفريقيا في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة، ينبغي لمبادراتنا أن تتبعها إجراءات ملموسة تستهدف تنمية أفريقيا. ونود هنا أن نعلن تأييدنا لتعليق الأمين العام بأن التزام المجتمع الدولي إزاء أفريقيا سيقاس بالأفعال لا بالإعلانات.

وبينما نوافق على معظم التوصيات التي قدمها الأمين العام في برنامجه الشامل، وكذلك المتعلقة بتنفيذ البرنامج الجديد، نود أن نركز على مجالات الأولوية التالية.

أولا، لا بد أن نسعى إلى التوصل إلى حل حاسم لعبء ديون أفريقيا الذي لا يحتمل. إن تحويل جميع الديون الرسمية الباقية على كاهل أفقر البلدان الأفريقية إلى منح أمر يستحق النظر الجدي. ونؤيد كل التأييد اقتراح منظمة الوحدة الأفريقية الداعي إلى إبرام اتفاق دولي لتصفية كامل أصول ديون أفقر البلدان الأفريقية في غضون فترة قصيرة إلى حد معقول. وهذا من شأنه تحرير قدر ضخم من الموارد يمكن انفاقه على تنمية الموارد البشرية.

ومجال أولوية ثان يجب أن يكون الوصول الميسر المضمون إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، فضلا عن تحسين التعاون الإقليمي. إن تيسير التبادل التجاري والوصول إلى الأسواق على أسس تفضيلية سيمكن البلدان الأفريقية من الشروع على السير في درب النمو الموجه بالتصدير. وإن القدرة المؤسسية لدى منظمة الوحدة الأفريقية على إقامة جماعة اقتصادية أفريقية يجب تعزيزها. وهذه الجماعة ستساعد على النهوض بالتكامل الإقليمي ودون الإقليمي، الذي سينهض بدوره بالانضباط الاقتصادي وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة.

ثالثا، يجب تحسين الأداء الصناعي العام لأفريقيا. ويتعين تحقيق التحول السريع للأفارقة من مصدرين للمواد الخام إلى مجهزين للبضائع ليتسنى توسيع قاعدة الصناعة التحويلية الأفريقية. ويجب مد أفريقيا بالتكنولوجيات والموارد اللازمة للاضطلاع بهذا التحول.

رابعا، يجب زيادة الاستثمار في تطوير الموارد البشرية. إننا نؤمن بأن مفتاح التغلب على التحديات التي تواجهها أفريقيا يكمن في تطوير الموارد البشرية. ورغم قيودنا المالية أطلقت باكستان "برنامج أفريقيا" قبل ١٠ سنوات. وينصب اهتمام البرنامج في المقام الأول على بناء القدرات وتطوير الموارد البشرية. ولكن إعطاء الزخم لهذه الجهود يستلزم استثمارات كبيرة في التعليم والصحة والسكان والبرامج الاجتماعية الأساسية. ويمكن استحداث صندوق خاص لتطوير الموارد البشرية في أفريقيا.

خامسا، يتعين أن نعالج التعبئة الفعالة للموارد المالية معالجة جادة. إن انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية يتناقض مع المبادرات وإعلانات السياسة العامة المطروحة لمصلحة أفريقيا. والتدفقات من رأس المال الخاص لا يرجح أن تفي بالمستلزمات المالية للبلدان الأفريقية في القطاع الاجتماعي وفي بناء الهياكل الأساسية.

أفريقيا سيلزمها ٥٠ إلى ٦٠ بليون دولار في السنة لتخفيف مشكلة الفقر فقط. وأهداف البرنامج الجديد أو "البرنامج الشامل"، لا يمكن بلوغها إن لم نضمن تدفقات مالية كافية لأفريقيا. والانتعاش الحديث في أفريقيا هش جدا ويمكن أن ينتكس إن لم يسند بتدفقات أعظم من الموارد. والمجتمع الدولي لا يسعه بالتالي أن يتهاون في تلبية حاجات أفريقيا.

ونؤمن بأننا حتى نحقق أفضل النتائج يتعين علينا أن نحدد أهدافنا بوضوح وأن نضع إطارا زمنيا أدق لكفالة تنفيذ شتى المبادرات التي أطلقها المجتمع الدولي.

ويحدونا الأمل بأن يعطي الاستعراض التالي للبرنامج الجديد، الذي سيجري عام ٢٠٠٢، صورة أفضل من الصورة التي نراها الآن لحالة "التنمية" في أفريقيا. ورغم انشغالنا بالاضطرابات المالية الراهنة، يجب علينا أن نكفل ألا تبقى أفريقيا خارج نطاق العولمة. إن الأحداث في أفريقيا، مثلما في جنوب شرقي آسيا، يمكن أن تصبح عوامل تحدد استمرار صحة أو اعتلال اقتصاد العالم والمجتمع العالمي.

السيد سرجيوه (الجماهيرية العربية الليبية): في البداية يود وفدي أن يضم بيانه إلى البيان الذي ألقاه مندوب اندونيسيا باسم مجموعة السبعة والسبعين، ويؤيد ما جاء فيه، وكذلك إلى البيان الذي سيلقيه مندوب نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

إن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي اعتمدته الجمعية العامة بموجب قرارها ١٥١/٤٦، الصادر في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، يعبر بصدق عن اهتمام المجتمع الدولي بالقارة الأفريقية والتضامن معها في مواجهة أوضاعها الاقتصادية الحرجة، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

إننا نقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام تنفيذا لتوصيات استعراض منتصف المدة لهذا البرنامج، كما عكسها تقريره الوارد في الوثيقتين A/53/390 و Add.1. ولئن كان التقرير قد أوضح أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أنجزت الكثير في مجال تنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، فإنه سلط الضوء أيضا على استمرار خطورة الحالة الاقتصادية في أفريقيا حيث لا تزال هذه القارة تواجه مصاعب اقتصادية وتجارية وتنموية جعلتها تضم أكبر عدد من الدول الأقل نموا ودخلا، والأثقل دينا في العالم.

إن شعوب أفريقيا أكثر تعرضا لمخاطر الفقر والمجاعة والكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة وتردي الأوضاع الصحية والتعليمية، رغم ما تتمتع به من موارد طبيعية وبشرية وطاقات هائلة وكامنة. إن تلك الموارد والطاقات سوف تمكنها من المساهمة بصورة أكبر في النمو الاقتصادي والتجاري العالمي إذا تم توفير إمكانية استغلالها بكفاءة، بعيدا عن سياسة الهيمنة والاستنزاف المستمر لمواردها.

ولقد اتخذ هذا الاستنزاف أشكالا متعددة، لعل أسوأها تفاقم مشاكل ديونها الخارجية التي بلغت ٣٢٣ بليون دولار عام ١٩٩٦ والتي تمثل ٧٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي خلال هذا العام؛ والتدني المستمر للأسعار التصديرية لموادها الأولية؛ ووضع القيود أمام دخول صادراتها الصناعية إلى الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى تهميش دورها في التجارة الدولية، وأصبح هذا الدور لا يتجاوز ٢ في المائة؛ وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وعدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بالهدف المتفق عليه دوليا، وهو ٠,٧ في المائة؛ وعدم توفيرها لموارد إضافية من أجل تحقيق التنمية في البلدان الأفريقية؛ إضافة إلى الآثار السلبية للعولمة، التي أصبحت تخدم اقتصادات الدول الأقوى وتهدد اقتصادات الدول الأفريقية من خلال فرض السيطرة على خاماتها من الخارج، وتحويل صناعاتها إلى صناعات تابعة ومؤسساتها إلى مؤسسات تابعة.

كلنا يعلم، وكما أوضح تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا، أن الأوضاع الاستعمارية التي تعرضت لها دول القارة الأفريقية فترة طويلة من الزمن قد ساهمت في عدم استقرارها السياسي وتخلفها الاقتصادي، حيث تم استنزاف مواردها الطبيعية والبشرية، واحتكرت أسواقها بأبشع صورة. وعلى الدول التي استعمرت أفريقيا وسببت لها الكثير من المشاكل أن تساعدها لدفع أخطاء الماضي بأن تقوم بإلغاء ديونها عن القارة الأفريقية فورا وتقدم لها الموارد المالية والمساعدات التقنية لتنفيذ هذا البرنامج الجديد الذي تعلق عليه آمالا كبيرة من أجل تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

هذا الدعم ليس بديلا عن الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية، باعتبار أن المسؤولية في ذلك تقع على عاتق أفريقيا. وقد اتخذت الدول الأفريقية مبادرات عديدة لانتعاشها وحققت نتائج ملموسة. بل هو تعبير عن التضامن مع هذه القارة على أساس تقاسم المسؤولية وتعزيز الشراكة ونبذ سياسة اللامبالاة والتهميش، الذي تعرضت ولا تزال تتعرض له هذه القارة. وهذا الموقف نؤكد عليه كحق لدول القارة لما لحق بها نتيجة

للاستعمار والنهب والحرمان والتخلف والتهميش والمعاناة والاستغلال.

رغم ما تبذله الدول الأفريقية من جهد للتغلب على مشاكلها الإنمائية، تزداد الصراعات والحروب الداخلية انتشارا، وتزداد الأوضاع الاقتصادية سوءا، وتزداد مشاكل اللاجئين والمشردين تفاقما. وما تم تحقيقه من تنمية في هذه القارة يذهب لخدمة الديون التي أصبحت تستنزف موارد وطاقات وجهد الأفارقة وتتسبب في التدفق العكسي للموارد.

وإذا كانت لدى الدول المتقدمة النية الصادقة والإرادة السياسية للمساعدة على تنمية أفريقيا، فينبغي لها أن تمتثل للأهداف المتفق عليها دوليا بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تعالج أزمة ديونها الخارجية وأن تمتنع عن كل ما من شأنه إعاقة الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية مثل فرض الإجراءات الاقتصادية القسرية التي تتعرض لها بعض الدول الأفريقية من بعض الدول المتقدمة النمو، كالإجراءات المفروضة على بلادي والسودان ونيجيريا من الولايات المتحدة. فقد أعاقت تلك الإجراءات خططها الإنمائية وساهمت في تردي أوضاعها الاقتصادية.

كما ينبغي لأجهزة الأمم المتحدة وبرامجها الإنمائية ووكالاتها المتخصصة أن تقوم بتعبئة الموارد اللازمة لتنمية أفريقيا والتعجيل بالتعاون والتكامل الاقتصاديين على صعيدها الإقليمي ودون الإقليمي، باعتبار أن التعاون فيما بين دول الجنوب يمثل إحدى الركائز الهامة والأساسية لعملية التنمية في أفريقيا، وتحقيق اعتمادها على الذات. ويجب ألا تلجأ المؤسسات المالية الدولية، مثل مؤسسات بريتون وودز، إلى فرض شروط مجحفة على القروض والمساعدات المقدمة لأفريقيا لأسباب سياسية تمليها الدول لغرض مصالحها السياسية. فتلك الشروط من شأنها حرمان بعض الدول الأفريقية من الحصول على الموارد اللازمة للتنمية وتنفيذ الأهداف المنصوص عليها في البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

ختاما، نؤكد للجمعية أن بلادي ستواصل الوفاء بالتزاماتها نحو تنمية أفريقيا انطلاقا من سياستها الثابتة تجاه هذه القارة التي ننتمي إليها، واقتناعا منا بأن بقاءها في هذا الوضع الاقتصادي الحرج سيخل بالسلام والأمن الدوليين.

السيد محبوباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نعيش في زمن محير. والخبراء الاقتصاديون في كل أرجاء المعمورة غلبتهم الحيرة. ومعظمهم أدهشته الأحداث التي وقعت في الأشهر الـ ١٨ الأخيرة. ومن الواضح أن لدينا الآن اقتصادا عالميا ديناميا جدا تزلزل أركانه أمواج جديدة تتوالى بازدياد. واقتصاداتنا حتى تحقق نتائج طيبة يتعين عليها أن تصمد أمام هذه الأمواج الجديدة. ولم يعد الأداء السابق ضمانة لتحقيق النجاح في المستقبل ولا تأكيدا على المني بالفشل. واقتصادات شرق آسيا، على سبيل المثال، أبحرت عبر المياه المضطربة في الثمانينات وأوائل التسعينات، ولكن الأمواج العاتية طوحت بها وبلوحتها الخشبية في الأشهر الـ ١٨ الماضية. والحاجة إلى أن يتعلم بعضنا من بعض ماسة اليوم أكثر من الماضي. وكل موجة جديدة، حتى عندما تشكل خطرا، تحمل معها أيضا فرصا لنتعلم أن نبحر بطريقة أفضل.

في هذا الصدد من المشجع أن يأتي تقرير الأمين العام المرحلي عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات حاملا أنباء إيجابية. والتقرير يذكر:

"منذ استعراض منتصف المدة، عمقت البلدان الأفريقية التقدم الذي حققته في عدة مجالات، والذي جعل البعض يتكلم عن "نهضة أفريقية". وبالفعل، وبالمقارنة مع أوائل التسعينات، تضاعف عدد البلدان (٤٠) التي سجلت معدلات نمو بلغت أو تجاوزت ٣ في المائة. وأفاد صندوق النقد الدولي أن متوسط معدل النمو السنوي في القارة الأفريقية بلغ ما بين ٤ و ٥ في المائة وأن نصيب الفرد من الدخل في ارتفاع. وانخفض التضخم أيضا انخفاضا كبيرا من ٣٦ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١٠ في المائة في عام ١٩٩٧. وانخفض العجز المالي بالنصف في السنوات الخمس الماضية وانخفض عجز الحساب الجاري الخارجي إلى ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي التي ازدادت بـ ٦ في المائة منذ عام ١٩٩٥ مستويات

عالية في عدد من البلدان الأفريقية". (A/53/390، الفقرة ١١)

والتقرير بالطبع، يطرح هذا التقييم الإيجابي بالاقتران بقائمة موثقة لأوجه الضعف والعقبات القائمة في طريق النمو، ولكنه يعطي، بصورة إجمالية، أسبابا للشعور بالتفاؤل. إننا نثني على الأمانة العامة للأمم المتحدة على هذا التقرير الممتاز، وكذلك على الإضافة للتقرير المتعلقة بتعبئة الموارد الإضافية.

لقد أبدت سنغافورة دائما اهتمامها بالنمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وعند تكليفي لأول مرة بشغل منصب الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩، كان من دواعي تشريفي أن طلب مني أن أترأس المشاورات غير الرسمية المعنية بالقرار المتعلق ببرنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وفي العام التالي انتخبت سنغافورة أحد نواب الرئيس الثلاثة في اللجنة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة للبرنامج.

ولكن حتى عندما نحاول تقديم المساعدة لم تغرب عن بالنا أبدا أن دولة صغيرة بحجم مدينة لا تتمتع بموارد طبيعية قد لا تفيد خبرتها قارة محبوة بالثروات مثل أفريقيا. مع ذلك، فتحنا الأبواب دائما لكل من يرغب في أن يتعلم من تجربتنا، وكان من دواعي سرورنا استقبال ٢٧ زعيما أفريقيا، فضلا عن شتى الوفود الوزارية، في العقد الماضي.

هذه الزيارات الرفيعة المستوى تكمل الجهود التي اضطلعنا بها لتشاطر خبرتنا في إطار برنامج التعاون السنغافوري. ومنذ إطلاق برنامج التعاون السنغافوري تلقى أكثر من ١ ١٠٠ مسؤول من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء دورات تدريبية في سنغافورة مكرسة لشتى المواضيع. واشتركنا أيضا في مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية، المعقود مؤخرا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

ونظرا لصغر حجم بلدنا ومحدودية مواردنا، تدرك سنغافورة أننا إذا عملنا بمفردنا فإن المعرفة ببرامج المساعدة التقنية السنغافورية لن تنتشر بعيدا خارج حدودنا. وإذ لا نملك شبكات دولية للترويج للدورات التدريبية المتوفرة في سنغافورة، فقد استحدثنا شراكات في ميدان المساعدة التقنية مع بلدان ومنظمات دولية أخرى لنشر الوعي بالبرامج في سنغافورة وتحسين نوعيتها. ونطلق على هذه الشراكات اسم "البرامج التدريبية لبلدان ثالثة"، وقد وقعنا على اتفاقات بشأنها مع ١١ بلدا و ٨ منظمات دولية. وكانت سنغافورة بين أول البلدان المساهمة في صندوق الكومنولث للاستثمار الأفريقي، الذي افتتحه الرئيس نلسون مانديلا في تموز/يوليه ١٩٩٦. والسيد جي واي بيلاي، مفوضنا السامي في لندن، يشغل منصب رئيس الصندوق الاستثماري.

وتعمل سنغافورة أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم المساعدة التقنية في إطار برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبرنامج التدريب المشترك للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء. وهذا البرنامج المشترك بين سنغافورة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتدريب المشترك من أجل البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى سينظم دورة دراسية بشأن تنمية أسواق الصادرات لعدد من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت سنغافورة خططا جارية للمساعدة التقنية تدوم من سنتين إلى ثلاث سنوات وتلبي الحاجات المحددة في مجال التدريب لكل من جنوب أفريقيا وبوتسوانا وناميبيا وزمبابوي.

وحتى هذه اللحظة، لم يتسن لسنغافورة أن تعمل إلا مع ٢٧ بلدا أفريقيا. وفي حين أننا لم نتمكن بعد من الوصول إلى البلدان الـ ٥٣ جميعها، نرغب في القيام بالمزيد لإدماج بلدان أفريقية أخرى في برامجنا للتعاون التقني في المستقبل القريب. وتستكشف سنغافورة سبلا ووسائل جديدة لتوسيع نطاق مساعدتنا التقنية. فعلى سبيل المثال، عملنا مع بوتسوانا في مجال الإنتاجية بالمساعدة في إنشاء مركز بوتسوانا الوطني للإنتاجية في عام ١٩٩٥. وجرى تدريب ميسري فرق تحسين العمل البوتسوانيين في سنغافورة على ثلاث دفعات على امتداد ثلاث سنوات. وتأمل سنغافورة ألا يقتصر المركز على خدمة بوتسوانا، بل أن يصبح أيضا حقلا تدريبيا أساسيا للدورات التدريبية المتعلقة بالإنتاجية للجنوب الأفريقي بأكمله.

كذلك أطلق القطاع الخاص برامج مساعدة للبلدان الأفريقية. وفي عام ١٩٩٦، أعلن عن مخطط للمنح

الدراسية الأفريقية في نيروبي بكينيا، تحت رعاية مؤسسة سنغافورة الدولية ومصرف ستاندرد تشارترد. وأصدرنا أيضا بعض المنشورات عن برنامجنا للمساعدة التقنية.

في الختام، اسمحوا لي أن أعيد توكيد نقطة وضحتها في بداية كلمتي. في البيئة الاقتصادية المحيرة التي نعيش فيها، ازدادت حاجتنا لأن يتعلم بعضنا من بعض. ولهذا السبب تظل سنغافورة تتعلم من البلدان الأخرى حتى عندما تتشاطر معها خبراتها. كذلك استخلصنا من تقرير الأمين العام عن برنامج الأمم المتحدة الجديد بعض الاستنتاجات التي نرى أنها هامة وقابلة للتطبيق ليس في أفريقيا فقط وإنما في جميع البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، يركز التقرير على تزايد الحاجة إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحقيق سلامة الحكم وتعزيز القطاع المالي وتدعيم التحرير الاقتصادي وتعجيله. ونرى أن هذه النصيحة تصلح بالقدر نفسه لجميع البلدان النامية في البيئة الاقتصادية الجديدة التي نعيش فيها.

واليوم، لا يمكن لأي منا أن يقرر بيقين تام أي طريق هو الطريق الصحيح الذي يجب أن يسلكه لبلوغ التنمية الاقتصادية. والسبيل الأفضل ليساعد بعضنا البعض الآخر هو تشاطر خبراتنا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عندما زار ستة قادة أفريقيون سنغافورة في سبيلهم إلى اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث في أوكلاند، قال السيد غوه تشوك تونغ، رئيس وزراء سنغافورة، ما يلي:

"لقد تعلمت سنغافورة الكثير من البلدان الأخرى في السنوات المبكرة من تنميتنا. وإذا كنا حققنا نجاحا، فذلك يرجع بقدر ليس بالقليل إلى المساعدة التي تلقيناها من البلدان الأخرى. فنحن لم نتعلم فقط مهارات حقيقية وإنما تجنبنا أيضا الأخطاء التي ارتكبتها تلك البلدان. ونحن لم نحاول إعادة اختراع العجلة. وإن كنتم تعتقدون أن خبرتنا مفيدة، فيسعدنا أن نشاطركم إياها".

السيد إنسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم، باسم الدول الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة، بشأن البند ٢٤ من جدول الأعمال، المتعلق بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بما في ذلك التدابير والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة. وإنني أدلي بهذا البيان، مع التأييد الكامل للبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل اندونيسيا، الذي يترأس بلده مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن حكومات دول الجماعة الكاريبية ملتزمة منذ وقت طويل بالتضامن مع أفريقيا في سعيها إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي وإلى تنمية شعوبها وبدعمها في ذلك السعي. ونظرا لأننا نشترك في ماض استعماري متشابه، ولارتباطنا بوشائج تاريخية قوية، فإن شعوب منطقتنا تشارك الشعوب الأفريقية الكثير من مشاكلها، فضلا عن آمالها وتطلعاتها من أجل حياة أفضل. وبسبب اشتراكنا في النضال من أجل الحرية السياسية والاستقلال، نحن الآن متحدون في كفاحنا من أجل الاستقلال الاقتصادي واستئصال الفقر وضمان مستقبل مزدهر لبلداننا على جانبي المحيط الأطلسي.

عندما ننظر اليوم في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، نجد مساعدة كبيرة في تقرير الأمين العام وإضافته، اللذين يوفران لمحة عامة ثاقبة الفكر عن التقدم المحرز والمشاكل التي تنشأ في عملية التنفيذ. ومع أن التقرير يعرب عن قدر من التفاؤل بشأن آفاق نمو أفريقيا، فهو يوضح أن لا مجال للتهاون. والأمر المهم أن التقرير يسلط الضوء على عدد من مجالات الانشغال المستمر، التي تقتضي من الدول الأفريقية أنفسها ومن المجتمع الدولي اهتماما عاجلا.

إن بلدان الجماعة الكاريبية ترحب بما أحرز من تقدم في مجال تعزيز الديمقراطية وسلامة الحكم في القارة. ونلاحظ أيضا مع الارتياح أن فترة النمو السلبي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في الثمانينات وأوائل التسعينات قد أعقبها في السنوات الأخيرة نمو إيجابي متواصل في المنطقة بأسرها وفي عدد من فرادى البلدان الأفريقية. إلا أن ما يظل يشكل مصدر قلق بالغ لنا هو أن معدلات النمو، رغم بلوغها في المتوسط نسبة تقارب ٤ في المائة في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٧، لا تزال بعيدة عن المستويات المطلوبة للحد من الفقر، وتؤدي في بعض الحالات إلى إخفاء الفروقات فيما بين فرادى البلدان. علاوة على ذلك، وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، حتى مستويات النمو الحالية

لا يمكن الحفاظ عليها في ظل مستويات الاستثمار الراهنة. ونتيجة لذلك، تقوم حاجة ماسة إلى تعبئة موارد إضافية إذا أريد تحقيق معدل النمو البالغ ٦ في المائة، المستهدف في البرنامج الجديد.

وللأسف أن الاتجاهات الحالية لتدفقات الموارد إلى أفريقيا لا تبعث كثيرا على التفاؤل. فبينما تستمر المستويات العالمية للمساعدة الإنمائية الرسمية في انحدار لا هوادة فيه، حيث بلغت مستوى أدنى هو ٠,٢٢ في المائة في عام ١٩٩٧، تقلص نصيب القارة من المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ما يثير توقعات مقلقة جدا للدعم الدولي في المستقبل. وفي الوقت نفسه، رغم ما تحقق من تقدم في إصلاح الاقتصاد الكلي وتحرير القطاع الخارجي في بلدان عديدة، لم تستطع أفريقيا كمجموعة أن تجتذب إلا مبالغ ضئيلة جدا من رأس المال الخاص اتضح لنا أنها تركزت فقط في حفنة قليلة من البلدان. ويضاعف من حدة هذه الاتجاهات عبء الدين المرهق الذي تمثل خدمته ضغطا كبيرا على الموارد الإنمائية الشحيحة واستنزافا كبيرا لها.

لذا يتضح أن حلقة التخلف المفرغة في القارة لم تنكسر، ورغم أن القارة تمثل زهاء ٢٢ في المائة من سكان العالم، ليس لها اليوم إلا ما يتجاوز قليلا ٢ في المائة من التجارة العالمية، وهو رقم ينم عن ضعف مستوى الاستثمار في التنمية. وعلاوة على ذلك، بسبب شدة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، فإن أكثر من نصف سكان أفريقيا يعيشون في ظروف فقر مدقع بدون أمل يذكر في تحقيق تحسن ملموس. وإشارات الانتعاش الاقتصادي، رغم إيجابيتها، تظل ضعيفة ويمكن أن تختفي إذا لم تعزز فورا بدعم دولي.

وبناء على ذلك، نتفق مع الأمين العام في أن المجتمع الدولي عليه أن يبذل جهدا أكبر من أجل أفريقيا. وعدم الوفاء بالالتزامات التي سبق التعهد بها يمكن أن يهدد المكاسب التي تحققت حتى الآن. وكما لاحظ الأمين العام على نحو صائب في الفقرة ١٠٦ من تقريره الوارد في الوثيقة A/52/871.

> "... يجب القيام بعمل ملموس، إذ أن التزام المجتمع الدولي تجاه أفريقيا سيقاس بالأفعال وليس بمجرد الإعلان عن المواقف".

إضافة إلى ذلك، وكما قلنا، قد تنشأ حاجة إلى التزامات جديدة لكفالة وضع التنمية في أفريقيا على طريق مستدام حقا.

وفي هذا السياق، تحث الجماعة الكاريبية على زيادة الدعم الدولي لأفريقيا. ونؤيد تماما مناشدة الأمين العام لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية عامة، ولبلدان مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى خاصة، لوقف الانحدار في مساعدتها الإنمائية الرسمية المقدمة كنسبة من ناتجها القومي الإجمالي ولأن تعيد مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى النسب التاريخية العالية السابقة في إطار فترة متفق عليها جماعيا ومحددة زمنيا. وندعم أيضا وبوجه عام توصيات الأمين العام بخفض الديون وزيادة التدفقات الخاصة إلى أفريقيا. وفي هذا الصدد، نرحب بالعملية التي ابتدرتها حكومة اليابان في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا والمبادرة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة دعما لأفريقيا وتشجعهما.

ونحن في بلدان الجماعة الكاريبية، اتخذنا بدورنا عدة خطوات لزيادة تعاوننا مع أفريقيا. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، قام وزراء خارجية دول الجماعة الكاريبية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وممثلون عن أمانتيهما بعقد مناقشات في دربان، بجنوب أفريقيا، لإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين التجمعين الإقليميين. ولقد حددوا مجالات التعاون التالية بين المنطقتين وهي إنشاء تحالف استراتيجي بين الجماعة الكاريبية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بغية تعزيز التجارة؛ وإقامة تعاون تقني بشأن قواعد المنشأ والتعرفات الخارجية الموحدة؛ ومواصلة المفاوضات في فترة ما بعد اتفاقية لومي الرابعة؛ وتبادل الخبرة التقنية بين الأمانتين؛ واشراك القطاع الخاص في كل من الجماعة الكاريبية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في استكشاف فرص التجارة والاستثمار، بما في ذلك النقل الجوي والسياحة. وتعتزم الجماعة الكاريبية أيضا تعزيز صلاتها بمنظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القارة. كما تعتزم، وانطلاقا من روح التعاون بين بلدان الجنوب أن نعمل معا لما فيه منفعة شعوبنا.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا رأي الجماعة الكاريبية بأنه ينبغي للدعم الدولي المقدم لتنمية أفريقيا أن يستجيب

للأولويات الخاصة بأفريقيا وأن يكون قائما على أساس أن تمسك أفريقيا بزمام العملية. وبناء على ذلك، وإذ يستمر بذل الجهود الدولية لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات نرى أنه يجب مراعاة آراء أفريقيا بالكامل بشأن المزيد مما ينبغي القيام به. ولا يمكننا أن نتأكد من أن ما سنتخذه من مبادرات ونقوم به من أعمال سيحقق تنمية سليمة ومستقرة في أفريقيا إلا بهذه الطريقة.

السيد نوجيمبا إنديزومو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنه لشرف وامتياز لي أن أخاطب الجمعية العامة بدلا من السيد مارتين بيلينغا ايبوتو، سفير الكاميرون وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة، الموجود حاليا في ياوندي لحضور الاجتماع الوزاري العاشر للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في أفريقيا الوسطى. لذلك، كلفت بالإعراب عن آراء وفد الكاميرون بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

إن التقرير المعروض علينا والذي يطلب فيه الأمين العام من الدول الأعضاء وضع مبادئ توجيهية جديدة استعدادا للاستعراض والتقييم النهائي في عام ٢٠٠٢، يقدم جردا بما أحرز من تقدم في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ولهذه الغاية، يحيط الجزء الأول من التقرير علما بما اتخذته هيئات منظومة الأمم المتحدة من إجراءات، كل في مجال اختصاصها، فيما يتصل بالتوصيات المنبثقة عن استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد.

من الواضح أن جهودا كبيرة جرى وصفها بالتفصيل، بذلت في المجالات ذات الأولوية وهي: التعجيل في الإصلاح الاقتصادي، وهو أمر يعتبره البعض مرحلة حتمية في النهضة الأفريقية بالرغم من بعض أوجه القصور؛ والنهوض بالقطاع الخاص وبالاستثمار الأجنبي المباشر، واستخدام الخصخصة كوسيلة لتعبئة الموارد؛ وتكثيف عملية الأخذ بالديمقراطية وتعزيز المجتمع المدني، وهو ما يجد فيهما الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول، أفضل تعبير له؛ وتنفيذ مفهوم الحكم الصالح.

كما أولى التقرير انتباها خاصا لمجالات أخرى ذات أولوية من قبيل جرد مختلف ما اتخذته البلدان المتقدمة النمو من مبادرات وتدابير غوثية، وحث مجلس الأمن البلدان الدائنة ومؤسسات بريتون وودز على العمل من أجل التخفيف من عبء الديون الأفريقية.

وتشمل المجالات الأخرى تيسير التبادل التجاري وفتح الأسواق، والتعاون، والتكامل الإقليمي ودون الإقليمي، والبيئة والتنمية، وتنويع الاقتصادات الأفريقية، والزراعة، والتنمية الريفية والأمن الغذائي وجميع أوجه النشاط البشري المختلفة.

ولقد أمكن تحقيق الجهود المشار إليها والنتائج المحرزة بفعل التضحيات التي قدمتها حكومات أفريقيا وشعوبها بالذات بما تلقته من دعم حاسم على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من البلدان الصديقة والمؤسسات الدولية. ويود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب مرة أخرى عن امتنان حكومتي العميق لجميع هؤلاء الشركاء. إن الكاميرون وشعبها يشعران بالامتنان ويعيان على نحو خاص المساهمة القيمة المقدرة التي يقدمها جميع هؤلاء الشركاء لنا في الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق الانتعاش. والكاميرون على ثقة بأنها يمكنها الاستمرار في الاعتماد عليهم في مسعاها النشيط والجريء لتنفيذ برنامجها الرامي إلى إدخال تغييرات اقتصادية واجتماعية بعيدة الأثر.

أما الجزء الثاني من تقرير الأمين العام فهو بمثابة نداء عاجل موجه إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية التي لا يزال يتحتم على برنامج الأمم المتحدة الجديد أن يتصدى لها إذا ما أردنا للبرنامج أن يحقق أهدافه بالكامل.

وتشمل هذه التحديات أولا، تحقيق اندماج أفريقيا اقتصاديا وصناعيا في العولمة. ويذكر التقرير أن عولمة الاقتصاد صاحبها حتى الآن تهميش بارز للقارة. والأرجح أن هذا المنحى سيصبح في الحقيقة أكثر بروزا، إذ من الواضح أن المنافع التي تجنيها أفريقيا من التجارة العالمية ستنخفض بقيمة ١,٢ بليون دولار سنويا في وقت يمكن لأنحاء أخرى من العالم أن تتوقع أرباحا تتراوح قيمتها بين ٣٠ و ٤٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ وعلاوة على ذلك، لا يمثل حجم التجارة في أفريقيا سوى ٢ في المائة من حجم التجارة العالمية ويبدو أن الحل يكمن في زيادة

الإنتاج في البلدان الأفريقية، بروح من التكامل، بغية تعزيز الاقتصادات ذات الحجم الكبير.

وثانيا، هناك التحدى المتمثل في تبسيط التنسيق والتكامل بين العملية السياسية العالمية والأنشطة التنفيذية في الميدان.

ويؤيد وفد بلادي الجهد الذي تبذله لجنة البرنامج والتنسيق لتحقيق الترشيد فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي للعمل الذي يتعين أن تقوم به الأمم المتحدة نظرا لكثرة المبادرات داخل منظمتنا ولتحقيق متابعة أفضل في الميدان. وعلاوة على ذلك، يؤيد وفدي فكرة إنشاء آلية تقييم مشتركة بين الحكومات تجتمع في فترات منتظمة كما هي الحال بالنسبة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر بيجين المعني بالمرأة ومؤتمر قمة كوبنهاغن العالمي للتنمية الاجتماعية.

أما التحدي الثالث فيتعلق بتعبئة الموارد المالية. إن ما يزيد هنا من ضعف المدخرات المحلية في الدول الأفريقية هو الهبوط الكبير في تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى أفريقيا. فالمساعدة المالية المقدمة إلى القارة، سواء في شكل مساعدة إنمائية رسمية أو في شكل استثمار خاص، وقعت للأسف ضحية التقلبات الفجائية في تدفقات رؤوس الأموال، التي تتحرك في لحظة معينة نحو مواقع مالية أكثر ربحا أو نحو أسواق أقوى. والواقع أنه ما لم تتم معالجة هذا المنحى، فستلوح في الأفق أزمة أخرى تطوح بالاقتصادات الأفريقية.

إن وفد بلادي يؤيد تأييدا كاملا الاقتراحات الواردة في التقرير، عنيت إنشاء آليات للمتابعة والرقابة والتقييم داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى جانب إمكانية إجراء تقييم مستقل، والحاجة إلى المواءمة بين المبادرات الدولية والثنائية الجارية.

ما فتئت أفريقيا مرة أخرى، ولن تكون بالتأكيد الأخيرة، مصب اهتمام أعمال منظمتنا. والنظر في البند ٢٤ من جدول الأعمال بعد عقد الاجتماع الرفيع المستوى والاجتماع المكرس لأسباب النزاع في أفريقيا، يشهد على الاهتمام الذي توليه الدول الأعضاء لتلك القارة. ويقدر وفد بلادي تقديرا عميقا هذا الاستعداد لتقديم المساعدة بحثا عن حلول لمختلف المشاكل التي تواجهها أفريقيا. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا على دعمنا لمختلف النهج الواردة في تقرير الأمين العام بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

واسمحوا لي أن أذكر ببعض الحقائق. تتفق جميع الأرقام الإحصائية على أن ٨٠ في المائة من سكان أفريقيا هم من سكان الأرياف؛ ويعتمد الاقتصاد الأفريقي في المقام الأول على الزراعة؛ وتشكل النساء أكثر من نصف السكان في كل دولة أفريقية؛ وتشكل الهياكل الأساسية الضعيفة، وبخاصة في مجال النقل، عقبة خطيرة في وجه التنمية الأفريقية؛ وإذ تتساوى كل الأمور الأخرى المتبقية، فإن الأمر الذي تشترك فيه الدول الأفريقية أكثر من غيره هو الفقر. ولذا، فإن أية خطة لحل مشاكل القارة يجب أن تدمج البعد الإنساني كنقطة البداية وكهدف.

إن الإصلاحات الهيكلية تساعد بالتأكيد في تحسين البيئة الاجتماعية والاقتصادية. إلا أن أهدافها قصيرة الأمد ولا تشمل في العديد من الحالات سوى العناصر الاقتصادية المؤسسية الفاعلة؛ وهي تتصدى لمفاهيم تريد الغالبية الساحقة من النساء والشباب وسكان الأرياف وحتى سكان المدن أن يروا فوائدها ومزاياها تتجسد في حياتهم اليومية. ولذا يبدو أن تحسين نوعية حياة هذه الفئات الاجتماعية يشكل في جميع الحالات عاملا حاسما وحافزا محتملا لعملية التنمية في أفريقيا.

ويرى وفدي أن من الضروري الاضطلاع بعمل مكثف؛ وهذا يعني أن الإنسان الأفريقي، بكل أبعاده ومشكلاته، يجب أن يكون محور التنمية وقوتها الدافعة، ويجب ألا يُتعامل معه أبدا كحالة عابرة أو كعامل تكتيكي.

وانطلاقا من هذا الاقتناع، نوه وزير الدولة للشؤون الخارجية في الكاميرون، في خطابه أمام الجمعية العامة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بالتزام الرئيس بول بيا بجعل مكافحة الفقر في رأس قائمة الأولويات خلال فترة شغله منصبة لأول مرة التي تدوم سبع سنوات.

إن أفريقيا، بسبب حالتها المؤسفة، توفر فرصا ضخمة لرص الصفوف في المعركة. وفي هذا السياق، سيستفيد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات من تشجيع الحوار الفعال بين

مختلف الأطراف المؤثرة - وهي أكثر تنوعا اليوم مما كانت عليه في الماضي - لكي نتمكن معا من إيجاد الاستجابات الصحيحة للمشاكل الأفريقية.

السيدة مونتويا (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أخاطب الجمعية العامة بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. فأمم أفريقيا والمجتمع الدولي تواجه العديد من التحديات. ولا شيء أهم من العمل معا من أجل التنمية المستدامة بغية التقليل من حدة الفقر واستعادة الإحساس بالأمل. وفي هذا الصدد، تؤيد الولايات المتحدة تقرير الأمين العام وتوصياته بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد. ونرحب على وجه الخصوص بالأنباء التي وردت عن زيادة النمو الاقتصادي، وانخفاض التضخم، والزيادة في مداخيل الأفراد في القارة برمتها، بالرغم من الصراعات الجارية في بعض البلدان. ونرحب أيضا بالصلات التي أنشئت بين مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بالإضافة إلى نتائج مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. وهذا جهد متكامل، وتجسيد لأمم متحدة أكثر تركيزا وفعالية.

وينبغي الاضطلاع بعمل المزيد. وبالرغم من أن بعض الدول الأفريقية أحرزت تقدما كبيرا في مجال الانتعاش الاقتصادي، فإن هذه المكاسب تهددها الأزمة المالية الدولية وكذلك تقلبات الطقس. وكما أبرز التقرير المرحلي للأمين العام، ينبغي إنجاز المزيد من العمل بشأن تعزيز القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وإقامة الديمقراطية، وتعزيز المجتمع المدني والتخفيف من الدين. إن عبء الدين، الذي يثقل كاهل العديد من البلدان الأفريقية وما يولده من عوائق في وجه التنمية، ضاعف من شدته البطء العام في النشاط الاقتصادي العالمي. وإننا نتفق مع تقييم الأمين العام بأن هذا المجال يحتاج بصورة واضحة إلى المعالجة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ونود كذلك أن نشير إلى تشديد الأمين العام على مفهومي الملكية والشراكة العالمية في هذا المسعى. ولقد قال الرئيس كلينتون هنا، قبل شهر واحد فقط، إن عولمة الاقتصاد العالمي أضحت واقعا؛ فهي تحمل معها التحديات مثلما تأتي بالفرص. ونحن جميعا مترابطون من خلال التجارة والسفر والاتصالات. والإجراءات التي يتخذها أحد البلدان يتردد صداها في بلدان أخرى.

إن الملكية الوطنية والشراكة العالمية عماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا. ولقد بين استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات أن أفريقيا بدأت تتخذ خطوات هامة للتصدي لمشكلات التنمية المستدامة، والتدهور البيئي، وتقدم المرأة، والصحة والهياكل الأساسية من خلال العديد من خدمات وكالات الأمم المتحدة والمؤتمرات الإقليمية المتاحة. وتوافق الآراء هذا حول السياسة الإنمائية يأخذ في اعتباره اقتصادا معولما. وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يوفر أيضا إطارا للسياسة المطلوبة لإنجاز مهمتنا، بينما تطور المبادرة الخاصة ذلك الإطار وتضعه في سياق تشغيلي.

ومن الأهمية بمكان بناء برامج التنمية على أولويات التنمية الوطنية على المستويين القطري والإقليمي، وكذلك بما يتمشى مع إجماع آراء المجتمع الدولي حول الطريقة التي ينبغي بها توجيه موارد الأمم المتحدة. فالتنسيق على مستوى الميدان بين المسؤولين الوطنيين، وخبراء التنمية في أفريقيا نفسها، والاختصاصيين في الأوساط الإنمائية وفي الأمم المتحدة، ضروري لتطوير مبادرات عملية تستند إلى الواقع. ففي الكثير من البلدان التي ابتليت بالنزاعات يكمن التحدي الأساسي في تحويل المساعدة في حالات الطوارئ إلى مساعدة لبرامج التنمية المستدامة.

إن أفريقيا تواجه مشاكل مروعة. والكثير من البلدان ما زال يعاني من الحروب الأهلية، ومن النسبة العالية من النمو السكاني، والافتقار إلى الشفافية، وأعباء الديون التي لا تطاق، والحد الأدنى من الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء. وتتمثل استجابتنا، في إطار جهودنا الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل التنمية، في العمل بقدر أكبر مع الأطراف المؤثرة وزيادة التركيز على الملكية الأفريقية لعملية التنمية. وستواصل الولايات المتحدة دعم تنمية القدرات في برنامجنا للمساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف.

الحكم السديد، والخضوع للمحاسبة، والشفافية، وضبط النفس، وحكم القانون، ووجود مجتمع مدني نشط هي عناصر استراتيجية ناجحة. ويشكل الدعم الدولي لبناء القدرات واحدا من المكونات يمكن للأمم المتحدة أن توفره. والحوار بين جميع الأطراف المؤثرة، بما فيها المنظمات غير الحكومية، عامل أساسي لتحقيق التقدم. واستعراض هذا العام لسياسة أنشطة الأمم المتحدة التشغيلية من أجل التنمية، الذي يجري كل ثلاث سنوات، يمثل فرصة لتحسين إيصال المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة ولتركيز الموارد على أقل البلدان نموا، وكثير منها في أفريقيا.

إن الولايات المتحدة تؤمن بأننا نرى دلائل هامة وواعدة على أن المجتمع الدولي يدرك المد المتغير في أفريقيا، ونحن ممتنون لهذه الفرصة للإعراب عن دعمنا للتقدم الذي أحرز ولإبراز التحديات القادمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.